



البند التاسع

دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني
" التعاونيات "
في زيادة فرص التشغيل

الدورة
43

مؤتمر
العمل
العربي

تقديم

فى السنوات الأخيرة ، وفى إطار ردود الفعل القوية على النتائج السلبية لتطبيقات مبادئ الليبرالية الاقتصادية الجامحة، فإن الفكر الاقتصادى قد اتجه نحو ما سُمى باقتصاد السوق الاجتماعية فى محاولة لإيجاد آليات اقتصادية ومالية بديله لتلك التى اعتمدت كأساس للسياسات الاقتصادية الليبرالية الجامحة. حيث وجد أن اطلاق قوى السوق الحرة وكذلك النشاط الخاص بلا قيود من جانب وتهميش دور الدولة والمؤسسات التى يقوم عليها البناء الاجتماعى من جانب آخر قد أدى إلى فشل السوق الحرة فى تحقيق أهدافها التنموية ، بل حدث العكس حيث أدت هذه السياسات لزيادة حدة الفقر واتساع الهوة بين طبقات المجتمع وازدادت حدة الاستبعاد والإقصاء الاجتماعى لشرائح واسعة من المواطنين بالإضافة إلى شيوع البطالة بكل أشكالها مما قاد لتوترات اجتماعية وسياسية واسعة فى العديد من بلدان العالم من ناحية ، وإلى إتساع رقعة وقوة الأزمة الاقتصادية التى واجهت العالم ، وتعددت مراحلها وأشكال تجلياتها من ناحية أخرى ، وكمحاولة للتقليل من آثار هذه السياسات ظهرت أفكار اقتصاد السوق الاجتماعية التى تعنى فى مجملها التخفيف من غلواء وشطط السياسات الاقتصادية السابقة ، وإلزام السياسة الاقتصادية بأبعاد اجتماعية تهتم بعدالة التوزيع وتضع على عاتق الدولة مهام كبيرة فى مجال دعم مؤسسات المجتمع ومنظّماته لكى تكون داعمة للسوق من خلال التزامها بالمسؤولية الاجتماعية كجزء من أهدافها ومراميها.

ومن ناحية أخرى فإن المهتمين بمواجهة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات قد انتبهوا إلى وجود حجم ضخم من الرأسمال الاجتماعى ممكن أن يلعب دورا أكبر فى إحداث توازن اقتصادى – اجتماعى للمجتمعات فيما لو تم وضع الخطط المناسبة للاستفادة منه ، وهذا الحجم الكبير من الرأسمال الاجتماعى يشمل كل منظمات القطاعات التى يمكن تسميتها بقطاعات الاقتصاد الاجتماعى والتى من أهمها التعاونيات ومؤسسات وجمعيات التعاضد والمؤسسات الاجتماعية ، وهى كلها منظمات تعمل فى مجالات تحسين التعليم والصحة والبيئة والتنمية المجتمعية المحلية والتمويل الأصغر لمشروعات الأهالى ، وكذلك توفير مختلف أنواع الخدمات الاجتماعية التى يحتاجها المجتمع المحلى . وقد اعتبرت التعاونيات بمختلف صورها وأشكالها من أهم العناصر المجتمعية المتسقة مع أهداف اقتصاد السوق الاجتماعية .

فباستعراض الفكرة التعاونية (كأفكار وفلسفة ، ومنظمات وتطبيقات ، وآليات للعمل)، فإننا نجد أن هناك تلاقيا كبيرا بين أهداف اقتصاد السوق الاجتماعية وآليات تحقيقه لهذه الأهداف ، بل إن التعاونيات نشأت تاريخيا لتحقيق هذه الأهداف بطبيعة تكوينها ونشأتها وآليات العمل بها ، ولذلك فقد كان من الطبيعي أن تنتبه المجتمعات إلى ما يمكن أن تقدمه التعاونيات في مجال تحسين مستويات المعيشة لأفراد المجتمع وتحسين الأحوال الاقتصادية بشكل عام للمجتمعات البشرية .

ويشتمل هذا البند ضمن محاوره على توضيح مختلف الجوانب النظرية والعملية لهذا المفهوم الذي أصبح يمثل جزءا هاما من اهتمامات الباحثين ومتخذي القرار في قضايا التنمية في مختلف دول العالم ومن بينها دولنا العربية.

كما يتضمن دور وموقع التعاونيات بين منظومة الاقتصاد الاجتماعي العربية ، والدور التنموي لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي في الدول العربية مع التركيز على الأدوار التي تؤديها هذه المنظمات في مكافحة البطالة وتوليد المزيد من فرص العمل ، بالإضافة إلى استعراض ما يواجهه هذه المنظومة، من مشاكل وعقبات تعوق قيامها بأدوارها المأمولة في التنمية وتحقيق مستوي عالٍ من التشغيل .

في ضوء ما تقدم وتأكيداً لاهتمام منظمة العمل العربية بدور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني " التعاونيات " في زيادة فرص التشغيل وتوفير فرص العمل والحياة الكريمة لكثير من أبناء الوطن العربي ، وتنفيذا لقرار مؤتمر العمل العربي في دورته الثانية والأربعين (الكويت ، أبريل / نيسان 2015) تم إعداد هذا البند حول (دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني " التعاونيات " في زيادة فرص التشغيل) كأحد البنود الفنية على جدول أعمال الدورة (43) لمؤتمر العمل العربي أبريل / نيسان 2016 ، نأمل أن يحظى البند بالاهتمام وأن يتم إثراؤه بالأفكار السديدة والتجارب الناجحة ، وأن يتحقق الهدف المرجو منه .

وبالله التوفيق

فايز علي المطيري

المدير العام

مقدمة :

عوامل كثيرة دفعت إلى الاهتمام بالاقتصاد الاجتماعى برغم قدم مؤسسات هذا الاقتصاد ، يأتى على رأسها موجة العولمة التى بدأت فى تسعينيات القرن الماضى ، ودعت إلى تنميط اقتصادات دول العالم على نهج اقتصاد السوق الحرة ، ومن ثم تخليها عن الدور الاقتصادى والاجتماعى وإطلاق العنان للقطاع الخاص الربحى ، وعمليات الخصخصة التى تمت على نطاق واسع ، وأخرجت ملايين العاملين إلى خانة البطالة ، وأصاب القطاع العام فى هذه الدول بالشلل المؤقت ريثما يتم خصصته ، غير أن الأزمة المالية العالمية التى ضربت العالم فى 2008 أعادت إلى الأذهان الذكريات الأليمة لأزمة الثلاثينات من القرن الماضى ، والتى كانت مقدمة الحرب العالمية الثانية ، فالقطاع الخاص الربحى أنشأ إقتصادا جديدا يفصل بين الاقتصاد الرمزى والاقتصاد العيى ، وأصبحت الفجوة كبيرة بين الاثنين، وقادت المضاربات فى الاقتصاد الرمزى إلى الأزمة التى يعانى العالم من ويلاتها إلى الآن ، وأدت إلى إفلاس العديد من المؤسسات المصرفية والمالية ، وإلى حالة ضخمة من الركود فى الاقتصادات الكبرى : الولايات المتحدة – أوروبا – اليابان .. ثم انتقلت أخيرا إلى الصين .

وقد أفضت موجات الخصخصة التى قامت بها العديد من دول العالم إلى انخفاض شديد فى إيرادات الموازنات العامة لهذه الدول نتيجة بيع وحدات القطاع العام التى كانت تصب أرباحها فى هذه الإيرادات ، وغدت المتحصلات الضريبية غير كافية لتلبية الضغوط الواقعه عليها والتى تتطلب مزيدا من الإنفاق، فدخلت هذه الموازنات فى حالة عجز مزمن كبير جعلتها تنكشف أمام القروض الخارجية والداخلية لسد هذا العجز ، وغدت هذه الإشكالية لا تهدد الاقتصادات النامية فحسب ، ولكنها هددت الاقتصادات المتقدمة كما وجدنا فى أزمات دول جنوب أوروبا .

وسط هذه الأزمات أخذت مشكلات الاقتصاد الاجتماعى فى التفاقم وعلى رأسها مشكلتا البطالة والفقر ، وبات السلم الاجتماعى فى حالة تهديد ، غير أن النخب الفكرية والاكاديمية والسياسية أخذت تنبه إلى وجود حجم ضخم من الرأسمال الاجتماعى يمكن أن يلعب دورا كبيرا فى إحداث توازن المجتمعات فيما لو تم وضعه على خريطة العمل العام ، وهذا الحجم الكبير ، هو منظمات الاقتصاد الاجتماعى والتى إليها يرجع الفضل فى التنمية المحلية ، وتلعب دورا بالغ الأهمية فى التخفيف من حدة الفقر وزيادة التشغيل، وأخذ الحديث يتصاعد عن ضرورة تفعيل قطاعات هذا الاقتصاد واهتمام الحكومات

برعايتها وتذليل سبل النشاط أمامها ، ودفع القطاع الخاص إلى التعامل معها ، وبدون ذلك يصبح التوازن الاقتصادى مفقداً.

ووجدت البلدان النامية أن النهج الإنسانى الذى تعتمده جمعيات العمل الخيرية ، أو المعونات المقدمة من الدول الغنية ، ليس فعالاً بسبب الشعور بالمديونية تجاه الجهات المانحة والمجتمع الدولى والوقوع تحت مشروطة الجهات المانحة ، كما أن المعونات الخارجية بشكل عام يمكن أن تمنع إطلاق مبادرات مجتمعية ابتكارية ، وريادة الأعمال ، وتولى مسئولية المبادرات الاقتصادية وامتلاك زمامها ، وعندما تكون الجهات الأكثر عزوا مجرد جهة متلقية للمساعدة الإنمائية ، تتراجع قدراتها ويقل استعدادها للمشاركة الفاعلة فى تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لبلادها.

والهدف من الاقتصاد الاجتماعى التضامنى هو معالجة المشاكل الاجتماعية الاقتصادية الرئيسية كالفقر ، وقلة فرص العمل المستقر ، من خلال تيسير الوصول إلى التمويل ومعلومات السوق وعناصر الإنتاج والتكنولوجيا وخدمات الدعم ، والأسواق، للحد من عدم المساواة فى سوق العمل، وسوق المنتجات وتحسين مستوى الدخل، وضمان استمراره.

والاقتصاد الاجتماعى يمثل بديلاً يتسق مع مبادئ العدالة الاجتماعية ، ويشكل وسيلة للحد من فرص العمل غير المستقر ، ويمكن العمال والمنتجين فى القطاع غير الرسمى من إنشاء جمعيات وتعاونيات لتحسين ظروف العمل، والوصول إلى الأسواق، وتطوير أنشطة مدرة للدخل ، وفى البرازيل مثلاً توجد أكثر من 22 ألف مؤسسة لهذا الاقتصاد معظمها تعاونيات يعمل فيها أكثر من 1.7 مليون شخص ، ويعالج الاقتصاد الاجتماعى عدم المساواة فى توزيع الدخل، وتوزيع الأصول، وفرص العمل والعمل بأجر ، والمشاركة فى صنع القرار، ويساهم الاقتصاد الاجتماعى فى الوصول العادل إلى الموارد العينية ، وله دوره الواضح فى تحقيق التنمية المستدامة ، فالاعتماد على التجارة المحلية من خلال التعاونيات الزراعية مثلاً يحقق الاستدامة ، لأنها تقدم حلاً بديلاً للمشاكل البيئية من خلال إعادة التدوير والطاقة المتجددة مما يحد من المخاطر البيئية.

وتشكل قضية تواصل الأجيال والعدالة بينها قضية أساسية للتنمية المستدامة ، يسعى الاقتصاد الاجتماعى إلى حلها ، فالاقتصاد الاجتماعى يركز على التجارة المحلية ، والحفاظ على الموارد غير المتجددة والابتكار فى استخدام الموارد المتجددة ، كما أنه بأشكاله المختلفة يحقق الوصول إلى الجهات الفاعلة غير التقليدية وتمكينها من فرص

العمل والإنتاج ، بالإضافة إلى هذا فإنه يعالج قضية عدم المساواة بين الجنسين ، ويساهم في تمكين المرأة التي غالبا ما تكون في أسفل السلم الاجتماعي ، كما يتسع الاقتصاد الاجتماعي لإنشاء أدوات تمويل جديدة ابتكارية وبديلة تدعم المبادئ التي تقوم عليها ، ومن ثم فإنه يعد أفضل المؤسسات لتحقيق التمويل المصغر ، ومن ثم تمكين أصغر الوحدات الاجتماعية .. الأسرة من القيام بأنشطة اقتصادية مدرة للدخل ، بحيث يكون له دوره في القضاء الفعال على الفقر من أسفل.

أولاً : الاقتصاد الاجتماعى والتعاونيات : تداخل النشأة والمفاهيم

إذا كانت نشأة منظمات الاقتصاد الاجتماعى ومنها التعاونيات تعود إلى نشأة المجتمع البشرى المنظم ، إلا أن الثورة الصناعية تشكل الطرف التاريخى الذى ساعد على تبلور مؤسسات الاقتصاد الاجتماعى بما فيها التعاونيات ، فقد أحدثت هذه الثورة تغيرات شاملة فى واقع المجتمعات الغربية ، واحتل الاقتصاد الصناعى مكان الأولوية بدلا من الاقتصاد الزراعى ، وانفتح الطريق أمام ظهور تكوينات حديثة تتخطى التكوينات العائلية ، وخرجت المرأة والأطفال الصغار لميادين العمل بأجور زهيدة للمساعدة فى إشباع احتياجات الأسرة ، وحدث الكثير من حالات تمزق الأسر وانحراف الأبناء ، ولم يكن الوعى بالدور الاجتماعى قد تبلور للقطاع الخاص الساعى لتعظيم الأرباح ، واتسعت مساحة العوز والحاجة لدى شرائح اجتماعية عديدة ، وبرزت ظاهرة الاستقطاب الطبقي، فى هذا السياق الاجتماعى المضطرب اشتدت الحاجة إلى منظمات الاقتصاد الاجتماعى حتى يستطيع التصدى للظواهر السلبية التى أفرزتها الثورة الصناعية ، واتقاء حدوث صدام اجتماعى محتمل ، كما ظهرت الحاجة إلى هذه المنظمات لتؤدى أدوارا اقتصادية واجتماعية لصالح الشرائح الاجتماعية التى لم يهتم بها القطاع الخاص ، وشكلت الطبقة المتوسطة المتنامية الإطار الاجتماعى لنشأة تلك المنظمات ، وكان التحدى الأكبر أمامها والذى استمر بعد ذلك هو ازدياد عدد الفقراء واتساع مساحة الفقر وعجز كل من القطاعين العام والخاص عن التصدى لهذه الظاهرة .

وإذا تحرينا نشأة التعاونيات نجد أنها فى أوروبا قد قامت بشكل مؤسسى قبل الثورة الصناعية ، ففي 1761 قامت جمعية النساجون فى فينوديك بإسكتلندا، وعلى أفكار روبرت أوين قامت جمعيات فى جلاسجو وإنديانا وهامب شاير ، ولكنها لم تنجح ، وفى 1828 أصدر وليم كينج "جريدة التعاونى" لدعم ونشر أفكار روبرت أوين ، ولكن تعاونية رواد روتشديل 1844 كانت أول جمعية ناجحة وبها يبدأ التاريخ المنظم للحركة التعاونية فى العالم ، وفى خلال 10 سنوات من إنشائها كان عدد التعاونيات فى المملكة المتحدة قد بلغ أكثر من ألف جمعية (1).

وفى تحديد مفهوم الاقتصاد الاجتماعى نجد أن هناك غموضا ونقصا كبيرا فى تحديد المفهوم ومجاله ، وعادة ما يختلط بمفاهيم أخرى كالمشروعات ذات الأهداف

www.wikiPedia.org (1)

الاجتماعية (بلجيكا) والتعاونيات (إيطاليا) والمشروعات التعاونية التي تخدم مصالح عامة (فرنسا) ، ويستخدم عادة بالتبادل مع هذه المفاهيم ، إلى هذا فإن الاقتصاد الاجتماعى طبقا لهذا الوضع أصبح يحتوى على طيف شديد الاتساع من الفاعلين ، فصعوبة تحديد المفهوم توضح الاختلاف الكبير فى تحديد ماهية المنظمات والمؤسسات التى يشملها هذا الاقتصاد : مشروعات الاقتصاد الاجتماعى – منظمات الاقتصاد الاجتماعى – المنظمات غير الربحية ، إلا أن كل هذه التكوينات تتميز أساسا بأهدافها التى تتمحور حول خدمة الناس وليس مراكمة الأرباح ، وإذا ما حدثت أرباح (فوائض) فإنها لا توزع على الأعضاء بمقدار مساهمتهم المالىة ، وتقوم هذه التكوينات على المبادئ الديمقراطية للتضامن ، والمساعدة المتبادلة ، والتزامات الأعضاء والإدارة الديمقراطية (2).

هناك من يُعرف الاقتصاد الاجتماعى بأنه القطاع الاقتصادى الثالث فى مقابل القطاع الخاص والقطاع العام ، ويشمل التعاونيات والمنظمات غير الهادفة للربح والمشروعات الاجتماعية والجمعيات الخيرية ، وتسعى نظرية الاقتصاد الاجتماعى إلى وضع هذه المنظمات فى سياق الاقتصاد السياسى ، وبصفة خاصة فى تحريها للدور الاقتصادى للتعاونيات والقيمة الاقتصادية للمنظمات غير الربحية والجمعيات الخيرية ، ومن ثم وضعها فى النظرية الاقتصادية التقليدية ، ويدرس هذا الفرع من الاقتصاد العلاقة بين الاقتصاد والسلوك الاجتماعى ، فيحلل سلوك المستهلك وتأثره بالجوانب الاجتماعية والأخلاقيات والاعتبارات الإنسانية الأخرى ، ويفحص هذا الاقتصاد الأنشطة المرتبطة بالاقتصاد فى المجتمع لدى هذه المنظمات (3).

ويعرف تجمع الاقتصاد الاجتماعى فى كندا هذا الاقتصاد بأنه يشير إلى المبادرات الاقتصادية التى أساسها التضامن والإدارة الذاتية وهدفها الرئيسى خدمة الأعضاء وليس مراكمة الأرباح ، ويتخذ القرار فيها على أساس ديمقراطى ، وهى منظمات أشخاص وليست منظمات أموال ، وتقوم على مبادئ المشاركة والتمكين والمسئولية الفردية والجماعية (4).

ويعرفها الاتحاد الأوروبى .. أنه فى مناطق كثيرة للنشاط الاقتصادى فإن هناك جماعات من الأفراد يتضامنون معا لإنشاء بنىان لإشباع احتياجاتهم الخاصة أو تحقيق

www.euridiaconia.org (2)

www.investopedia.com (3)

www.msvu.ca (4)

مصالح عامة ، أساس هذا البنيان هو العضوية والتضامن والإدارة الذاتية ، وفي الاتحاد الأوروبي يوجد طبقاً لهذا التعريف أكثر من 2 مليون مشروع تمثل نحو 10% من مشروعات الأعمال في الاتحاد ، ومشروعات الاقتصاد الاجتماعي الأوروبية وفرت نحو 11 مليون وظيفة والأعضاء فيها يبلغون نحو 16 مليون عضو (5) ، وقد أخذ الاتحاد الأوروبي منذ 1994 يوجه إلى مراجعة النظم المحاسبية لديه ولدى الدول الأعضاء بعد الزيادة الكبيرة للإسهام الاقتصادي لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي التي تشكل التعاونيات ركيزتها.

وقد تطور هذا الاقتصاد الاجتماعي نظراً للحاجة إلى حلول جديدة لقضايا المجتمع والاقتصاد والبيئة ، ولإشباع الحاجات التي كثيراً ما تم تجاهلها، أو لم تشبع بشكل مرضي من كلا القطاعين العام والخاص ، هذه الحلول الجديدة في تلك القضايا تتم دون أن يكون الهدف هو الربح ، لهذا فقد انفرد الاقتصاد الاجتماعي بقدرته على خلق مجتمع قوى مستدام مزدهر وهو ما كان من شأنه تشجيع الشركات الخاصة على القيام بمبادرات المسؤولية الاجتماعية ، وقد وجدت الحكومات أيضاً أن منظمات الاقتصاد الاجتماعي تلعب دوراً هاماً في تنفيذ أهداف السياسة الحكومية عن طريق الآتي :

- زيادة الإنتاجية والتنافسية .
- الإسهام الاجتماعي في خلق الثروة .
- توثيق العلاقات بين الأفراد والمجتمعات.
- ابتداء طرق جديدة في توصيل الخدمات العامة .
- تنشيط المواطنة .

وتختلف منظمات الاقتصاد الاجتماعي عن القطاعين العام والخاص في شكل الملكية وفي الهدف من قيامها وفي إدارتها ، حيث الملكية في منظمات الاقتصاد الاجتماعي هي ملكية المنظمة وليست ملكية الأفراد كما هو الحال في القطاع الخاص ، أو ملكية الحكومة كما هو الحال في القطاع العام، وفي الهدف حيث إن الهدف من منظمات الاقتصاد الاجتماعي هو هدف اجتماعي كتحسين معيشة الأعضاء أو تقوية التماسك الاجتماعي ولا يستهدف تعظيم الأرباح مثلما هو الحال في القطاع الخاص ، أما الهدف في القطاع العام فقد يكون سياسياً أو اقتصادياً أو ثقافياً ، والاختلاف في الإدارة يأتي من أن منظمات الاقتصاد الاجتماعي تدار ذاتياً من قبل الأعضاء ، بينما تدار منظمات القطاع

الخاص من قبل أصحاب المال، والقطاع العام من قبل الحكومة ، والقرار في منظمات القطاع الاقتصادي الاجتماعي يتم ديمقراطيا ، ومنظمات الاقتصاد الاجتماعي متجذرة في المجتمعات المحلية ، ومستقلة عن الحكومة تقوم على مشاركة الأعضاء، والإدارة الديمقراطية ، والموارد فيها مملوكة ملكية مجتمعية ، وتنظم أولوياتها طبقا لاحتياجاتها ، وفي ضوء هذه الموارد ، وإذا كانت هناك فوائض توظيفها لتحقيق أهدافها الاجتماعية ، وليس لتحقيق ثروات شخصية ، ويمكن أن تعتمد على العمل التطوعي ، وتتسم بمبادرات الاعتماد الذاتي .

المسئولية الاجتماعية :

وقد شاع مفهوم المسئولية الاقتصادية والاجتماعية منذ ستينات القرن الماضي ، وأصبح يستخدم لتغطية الالتزامات القانونية والأخلاقية ، ويذهب أنصاره إلى أن الشركات الخاصة تحقق أرباحا أعلى على المدى البعيد حين التزامها هذه المسئولية ، وفي إطار العولمة والليبرالية الجديدة وتطور النظام الرأسمالي غدا المفهوم المستهدف بشكل سياسي دافعا عن الرأسمالية من حيث الالتزام الذاتي بهذه المسئولية ، وهو ما يؤدي إلى اعتبار أن النظام الرأسمالي لديه آليات تصحيح ذاتية يقوم بها حين تقع أي سلبية تضر بهذا النظام واستمراريته ، وغدا هناك معيار عالمي بمدى التزام شركات القطاع الخاص بالمسئولية الاجتماعية وهو الأيزو 26000.

وقد تعددت الاقترابات من مضمون مفهوم المسئولية الاقتصادية والاجتماعية بين مدارس شتى (الأوروبية ، الانجلوسكسونية ، الكندية) فالمسئولية الاقتصادية والاجتماعية قد تعنى منتجا أمنا عالي الجودة ، وقد تعنى وظيفة آمنة ، وقد تعنى تلبية طلبات المجتمع كالرعاية الصحية والتعليم ، وقد تعنى منح عضوية للمنظمات غير الهادفة للربح والمجتمعات المحلية وقد تعنى رعاية الفنون والآداب والتعليم والإسكان والصحة والرفاهة الاجتماعية وحماية البيئة وقد تعنى رعاية المناسبات ، وتنمية مهارات أفراد المجتمع المحلي ، أو المشاركة في أنشطة التنمية المستدامة ، أو خلق قيم مشتركة تقوم على الاعتماد المتبادل بين نجاح الشركة والرفاهة الاجتماعية ، فنجاح الأعمال يحتاج إلى عمالة متعلمة متمتعة بالصحة ، وموارد مستدامة وحث الحكومة على توفير مناخ المنافسة العادلة ، إن هذا كله يدفع في عملية التنمية ويزيد الدخل والثروات والعوائد الضريبية ، هذا الاتجاه ربط بين المسئولية الاجتماعية للشركات والميزة

التنافسية ، وكثير من الشركات يضع قياسا مقارنا مع منافسيه فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية كسياسة وتنفيذ وفاعلية ، ومن هذا المقياس ينظر إلى مبادرات المنافسين وقياس عليها أداءه ، وبعض الشركات فى تطبيق المسؤولية الاجتماعية يأخذ بمنهج التكلفة/ العائد ، وبعضها تأخذ منهج سلسلة العرض ، وبعضها يأخذ منهج المحاسبة والمراجعة الاجتماعية والترخيص أو القبول المجتمعى ، والمنافع المحتملة من تطبيق المسؤولية الاجتماعية .

أشكال شائعة للمسؤولية الاقتصادية والاجتماعية :

- (1) الاستدامة البيئية ، تشمل التدوير وإدارة المخلفات واستخدام الطاقة المتجددة وإدارة المياه وإنتاج ما يسمى بالسلع الخضراء وإعادة استخدام الموارد واستخدام التكنولوجيا الرقمية .
- (2) المجتمع المحلى ، دعم الأنشطة التطوعية – توفير تمويل للجمعيات الخيرية ، رعاية الأنشطة المحلية ، تشغيل عمالة – دعم النمو الاقتصادى المحلى.
- (3) الممارسات الأخلاقية فى السوق - البعد عن الغش والتدليس أو الدعاية الكاذبة – رضاء العميل هو الهدف الأساسى للمنشأة .
- (4) الالتزام بسداد الأعباء الضريبية .
- (5) الشراكة الاستراتيجية مع القطاع العام فى مشروعات البنية التحتية .

نقد المفهوم :

يرى ميلتون فريدمان وآخرون أن غرض الشركة هو تعظيم العوائد لمساهميها ، وأن الشركة مسئولة فقط إزاء مساهميها وليس أمام المجتمع ككل ، ورغم أنهم يوافقون أن الشركات عليها احترام قوانين البلاد التى يعملون فيها ، فإنهم يرون أنه لا يوجد التزام آخر على هذه الشركات ، ويرى آخرون أن هذه المسؤولية قيد على الحرية الاقتصادية يناقض جوهر الرأسمالية ، وأن الارتقاء بالصحة والتعليم ورفاهة المجتمع سيأتى بفعل النمو الاقتصادى الذى يحدثه المشروع الاقتصادى ، بينما يرى آخرون أن المسؤولية الاقتصادية والاجتماعية تعنى تطوير الأعمال فى ارتباط إيجابى مع المجتمع الذى يعملون فيه وطبقا للمنظمة الدولية للمعايير ISO فإن هذه العلاقة مع المجتمع والبيئة هى حاسمة

فى قدرة المنشأة الخاصة على الاستمرار بفاعلية وتعد قياسا لإنجازها الشامل ، وعناصر هذه المسئولية الاهتمام والفهم والمشاركة .

يعد نظام اقتصاد السوق الاجتماعية الذى تتبناه ألمانيا والدول الإسكندنافية هو الأقرب إلى إنتزام مفهوم المسئولية الاجتماعية ، وهو نظام سوق حرة يقوم على الليبرالية الموجهة Ordoliberal⁽⁶⁾ وهو الذى تطور من ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية وكان أبرز نجومه الاقتصادى الألمانى لودفيج إرهارد ، ولم يسع هذا النظام إلى إحلال أو إلغاء عمليات السوق بالتدخل المباشر من الدولة أو التصحيح النشط لمخرجات السوق ، ولكن الفكرة تحمل إدراك نظام السوق القائمة على مسئولية الفرد الذاتية مع دور حكومى ضئيل أو غير موجود فى إعادة التوزيع ، ومؤشر نجاح اقتصاد السوق الاجتماعية هو الحقيقة القائمة أن مدفوعات التحويلات العامه تصبح وفيرة بسبب تحسن الإنجاز الاقتصادى ومشاركة كل الفاعلين فى النشاط الاقتصادى.

وهكذا فإن أصل السوق الاجتماعية لم يطور خصائصه الاقتصادية من خلال افتعال عناصر اجتماعيه داخل عمل السوق الحرة ، ولكن الجانب الاجتماعى يأتى من محصلة التنافس الاقتصادى والتقدم التكنولوجى وهو ما يقود إلى عمليات النمو الاقتصادى التى تتسم بتوزيع عادل لزيادات الدخل ، إن من صك هذا المفهوم وهو مولر أرماك⁽⁷⁾ ذهب إلى تعريف يربط بين المبادرة الحرة والتقدم الاجتماعى ، من خلال اقتصاد سوق حرة تنافسية ، ولكن المبادئ الأساسية التى تحكم اقتصاد السوق الاجتماعية لا تشمل فقط الحرية الفردية والمنافسة إذ يظل الدعم والتضامن والمسئولية عناصر أساسية فى هذه المبادئ حتى يصبح النظام الاقتصادى نظاما سليما يحقق السلام الاجتماعى ، والقبول الاجتماعى بالنظام الرأسمالى ، ومن هنا تصبح التعاونيات مكونا أصيلا فى ركائز الحفاظ على هذا النظام ، فأليات التضامن مثلا يجب أن توضع بما يساند الفئات العاجزة التى لا تستطيع المشاركة فى عمليات السوق واكتساب معاشها ، وفى الأساس فإن الأفراد ينبغى أن يتولد لديهم المسئولية ذاتيا ، وإلى جانب الحرية الفردية فإن تسييد العدالة الاجتماعية يكون بشكل متساو كأساس فى النظامين الاقتصادى والاجتماعى ، ولكن هذا لا ينبغى أن يقود إلى تفسير يتحيز إلى نظام سوق حرة ليبرالية ،

Joachim Ahrens, Transition toward a social market economy limits and opportunities , June-2008⁽⁶⁾

⁽⁷⁾ نفس المرجع السابق

أو يتحيز لمساواة اجتماعية ، فكلا الجانبين يشكلان إطارا للتنمية ويؤمنان اقتصادا إنسانيا ونظاما اجتماعيا بما يشكل فى النهاية باقة من المصالح المشتركة لأفراد المجتمع.

ومن أهم مبادئ السوق الاجتماعية الحيلولة دون تركيز السلطة الاقتصادية ، وهو أمر تتسم به التعاونيات ، فلا النظام الاقتصادى ولا السياسات الاقتصادية ينبغى أن تخضع لنفوذ جماعات مصالح أو احتكارات أعمال ، كما أن السياسات الاقتصادية ينبغى أن تكون متحررة من تأثير المجموعات الاقتصادية المختلفة أو ممثليها بحيث تكون السياسات فى النهاية معبرة عن مصالح المجتمع ككل ، وقد غدا البعد الاجتماعى موضع تنازع على مستوى الأفكار والمصالح ، فمن ناحية بينما يساعد على تحقيق قبول اجتماعى بالسياسة الاقتصادية فإن عدم وضوحه يجعله خاضعا لتفسيرات انتهازية وأصبح يفسر بأكثر من شكل ، من ذلك تأمين معاشات للعاملين فى القطاع الخاص ، والحماية الاجتماعية ، ونظام سخي للتحويلات الاجتماعية ، وتعزيز حقوق العمال وتوسيعها ، وتعزيز دولة الرفاهة ، ولكن المبادئ الأساسية التى غدت مستقرة فى نظام السوق الاجتماعية هى الآتية :

- التعاونيات النشطة .
- حقوق الملكية الخاصة .
- الاستقرار النقدى .
- الأسعار المرنة القائمة على المنافسة .
- حرية التعاقد .
- استقرار السياسات الاقتصادية .
- مناهضة الاحتكار .
- نظام ضريبي يحقق عدالة التوزيع .
- الأمان الاجتماعى .
- العمل الأمن .
- التعويض عن فشل السوق .

مفهوم التعاونيات :

هذه المفاهيم والخصائص هي ذاتها مفاهيم التعاونيات وخصائصها ، فالتعاونيات منظمات مستقلة مؤلفة من أشخاص اتحدوا معا بملء إرادتهم لاستيفاء احتياجاتهم وتحقيق طموحاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة عن طريق منشأة يملكونها معا ويشرفون عليها بصورة ديمقراطية ، فالتعاونيات منظمات مجتمع مدنى تبنى على أساس قيم المساعدة الذاتية والمسئولية الذاتية والديمقراطية والمساواة والأنصاف والتضامن ، ويؤمن أعضاء التعاونيات بالقيم الأخلاقية المبنية على النزاهة والانفتاح والمسئولية الاجتماعية والاهتمام بالآخرين ، وتستهدى هذه التعاونيات بمبادئ العضوية الطوعية والمفتوحة دون تمييز قائم على أساس الجنس أو الأصل الاجتماعى أو العرق أو الرأى السياسى أو الدين ، كما تلتزم بالإشراف الديمقراطى من جانب الأعضاء الذين يشتركون على نحو نشط فى وضع سياساتها واتخاذ القرارات الخاصة بها ، ويكون الأشخاص القائمون بمهام الممثلين المنتخبين مسئولين أمام أعضاء التعاونية ، ويتمتع أعضاء التعاونيات بحقوق متساوية فى التصويت على أساس قاعدة عضو واحد صوت واحد ، وتكون التعاونيات بمستوياتها منظمة بطريقة ديمقراطية ، هذا إلى جانب مبدأ المشاركة الاقتصادية من جانب الأعضاء على نحو متساو فى رأسمال تعاونياتهم ، كما يتلقى الأعضاء تعويضا محدودا إن وجد على رأس المال المكتتب، ويخصص الأعضاء الفوائض لتنمية تعاونياتهم ، وتعمل التعاونيات كمبدأ لها بهدف تحقيق تنمية مستدامة لمجتمعاتها المحلية ، ويعزز هذا تفعيل مبدأ التعاون بين التعاونيات مع التأكيد على استقلالية الحركة التعاونية كمنظمات مساعدة ذاتية.

واختلف نهج التعاونيات الحديثة عن أجيال سبقتها تقوم على ترتيبات تقاسم الفائض أو الأرباح بين العمال وأصحاب الأموال ، وعن أجيال الجمعيات الخيرية التى تقدم مساعدات للفقراء ، وغذى نمو الحركة التعاونية أفكار الديمقراطية الاقتصادية التى تقوم على توسيع المشاركة فى صناعة القرار ، وبانتشار التعاونيات فى غالبية دول العالم أصبح لها شخصيتها القانونية التى تتميز بها ، حيث تعمل وتدار ديمقراطيا من قبل الأعضاء الذين يرتبطون بمنظماتهم التعاونية إما كمنتجين أو مستهلكين أو عاملين ، كما أنها كرست قيم الانفتاح والمسئولية الاجتماعية ورعاية الآخرين ، ويوزع الفائض بين الأعضاء كل حسب مشاركته ، وفى بعض البلدان أخذت صيغة الشركة المحدودة الأسهم أو المضمونة وأصبح لهذه التعاونيات هويتها المعروفة القائمة على المساعدة المتبادلة والمسئولية الذاتية والديمقراطية والمشاركة والتضامن ومبادئها السبعة العالمية :

- الاختيارية والعضوية المفتوحة .
- الإدارة الديمقراطية .
- المشاركة الاقتصادية للأعضاء .
- الذاتية والاستقلالية .
- التعليم والتدريب والمعلومات .
- التعاون بين التعاونيات .
- العناية بالمجتمع .

ومع الزيادة الكبيرة في عدد التعاونيات ، أنشأت هذه التعاونيات في 1895 الحلف التعاوني الدولي الذي يمثلها ويخدمها ، ويبلغ عدد الاتحادات التعاونية المنضوية تحته حتى 2014 نحو 272 اتحادا ويمثل صوتا عالميا ومنتدى معرفة وخبرة للتعاونيات ، والتعاونيات الأعضاء فيه تمثل مليار نسمة يعمل بها نحو 100 مليون شخص ، وقد أصبح الحلف يضم المجلس العالمي لاتحادات الائتمان ، واتحاد رايفأيزن والرابطة الوطنية الأمريكية للأعمال التعاونية ، والفيدرالية الأمريكية لتعاونيات التأمين ، وفي عام 2012 الذي اعتمده الأمم المتحدة عاما دوليا للتعاونيات بلغ رقم أعمال أكبر 300 تعاونية في العالم 2.2 تريليون دولار (لتحتل بذلك الترتيب السابع عالميا إذا ما عدت معا بلدا) ، وقد بلغ إسهام المصارف التعاونية في هذا الرقم 165 مليار دولار ، وبلغ إسهام قطاع التأمين 46% ، والقطاع الزراعي والغذائي 27% ، وقطاع الجملة والتجزئة 20% ، وكان في مقدمة هذه التعاونيات ، تعاونية زينكورين اليابانية التي بلغ رقم أعمالها 77.6 مليار دولار (8).

التعاونيات في مكونات الاقتصاد الاجتماعي :

تختلف بلاد العالم في تحديد المنظمات التي يشملها الاقتصاد الاجتماعي، إلا أن القاسم المشترك بينها هو وجود التعاونيات كمكون أساسي في هذه المنظمات.

ففي كندا : المنظمات التي يشملها الاقتصاد الاجتماعي هي تلك التي تقوم بخدمة الأعضاء أو المجتمع ، وليس هدفها جمع الأموال أو الجرى وراء العائد المادي ، وتقوم على الإدارة الذاتية ، وديمقراطية اتخاذ القرار ، وهي منظمات أشخاص وليست منظمات

the world cooperative monitor (8)

أموال تقوم على مبادئ المشاركة والتمكين والمسئولية الجماعية ، وتشمل هذه المنظمات ما يلي :

- الأصول الاجتماعية كالإسكان ومراكز رعاية الطفولة .
- المشروعات الاجتماعية وتشمل التعاونيات والجمعيات غير الربحية التي تقوم بأنشطة مولدة للدخل.
- اتحادات الائتمان ومنظمات التمويل الاجتماعى كتعاونيات الإقراض المحلية .
- مشروعات التدريب وتنمية المهارات .
- المنظمات القطاعية أو الإقليمية كروابط الطاقة المتجددة .

وقد نشأت الشبكة الكندية للتنمية المجتمعية على المستوى القومى لتستهدف التنمية المحليه ، لتوفير الفرص الاقتصادية التى تحسن الظروف البيئية والمحلية (9) ، وشكل التجمع الكندى للاقتصاد الاجتماعى الذى نشأ فى 2005 مؤسسة ميسرة فى تحقيق التضامن بين المراكز المحليه فى كندا ، وفى خلق الفرص والاتصال مع الشبكات العالمية، وأنشأ كيانا بحثيا يخدم الدراسات الاجتماعية والإنسانية ويوفر منحا لمدة خمس سنوات ، وأمکنهم فى خلال فترة قصيرة إنجاز أكثر من أربعمئة منتج بحثى.

وفى فرنسا : جرى اعتماد هذا المصطلح لأول مرة فى 1900 ويشمل التعاونيات وروابط التضامن والمنظمات التطوعية والمؤسسات ذات النفع العام، ويسهم الاقتصاد الاجتماعى فى فرنسا بـ 10.3% من إجمالى التشغيل (10).

وفى إسبانيا : صدر أول قانون فى أوروبا للاقتصاد الاجتماعى فى 2011، وفى 2013 كان إسهام الاقتصاد الاجتماعى 12% من الناتج المحلى الإجمالى ويحتوى على 44500 مشروع ، يعمل بها 2.2 مليون مشغل ، يؤثرون فى حياة 16.5 مليون شخص ، ومن ثم فقد جرى تدجين مفهوم الاقتصاد الاجتماعى فى المؤسسات الأكاديمية والسياسية والاقتصادية ، ومن الناحية السياسية يرجع هذا الاهتمام إلى عام 1990 بإنشاء المعهد القومى لتنمية الاقتصاد الاجتماعى بمقتضى القانون 1990/31 الصادر عن البرلمان الإشبانى فى 27 ديسمبر من هذا العام ، وحينما توقف هذا المعهد فى 1997 أسندت الأعمال التى يقوم بها إلى المديرية العامة للاقتصاد الاجتماعى وقانون الصندوق الاجتماعى الأوروبى 27 لسنة 1994 للتعاونيات ، وفى 16 يوليو 1999 ضم مجلس

(9) social.economy.hup.orgwww.canadian
(10) atlas commente' del'economie et solidaire 2014

تنمية الاقتصاد الاجتماعى كجهة استشارية ، وهو الذى تطورت أعماله بمقتضى القرار الملكى رقم 2019 لسنة 2001 ليصبح المؤسسة المعاونة لكل منظمات الاقتصاد الاجتماعى ، وقد اقتضى نظام اللامركزية المعمول به فى إسبانيا وجود ترتيبات محلية مختلفة لمنظمات الاقتصاد الاجتماعى ، وفى عام 1992 كانت قد نشأت كونفدرالية تمثل مصالح الأعضاء ، وتوفر منصة حوار للمؤسسات مع السلطات العامة ، وتوفر تقاريرها السنوية متابعة دقيقة للاقتصاد الاجتماعى فى إسبانيا ومنطقة المتوسط ، وتشمل منظمات الاقتصاد الاجتماعى فى إسبانيا تلك التى تطبق مبادئ هذا الاقتصاد الواردة فى الدستور الإسباني التعاونيات بمختلف أنواعها ، الجمعيات المملوكة للعاملين ، والروابط ومؤسسات المساعدة المتبادلة ومراكز التشغيل ، وروابط الصيادين ومنتجى السلع الزراعية (11).

وفى أمريكا اللاتينية الناطقة بالإسبانية كالأرجنتين وفنزويلا وكوبا فإنه ينظر إلى الاقتصاد الاجتماعى خاصة فى فنزويلا على أنه آلية لاستيعاب الاقتصاد غير الرسمى وإيجاد صيغة بديلة تحقق أجرا أكثر عدالة من هذا الاقتصاد.

وفى الاتحاد الأوروبى يسود المفهوم الفرنسى ، وفى 1989 جرى إنشاء وحدة الاقتصاد الاجتماعى لتنسيق الحركة على المستوى الأوروبى ، وغدا الاقتصاد الاجتماعى واحدا من 9 جهات فى مبادرة المجتمع المتساوى الأوروبية، والبالغ قيمتها 3 مليارات يورو ، وقامت اللجنة الأوروبية الاقتصادية الاجتماعية بنشر دراسة عن الاقتصاد الاجتماعى فى الاتحاد الأوروبى ، وجعلها متاحة بكل لغات هذا الاتحاد، ويبلغ عدد مشروعات الاقتصاد الاجتماعى فى الاتحاد الأوروبى 2 مليون مشروع تشغل 14 مليون شخص (12).

وفى المملكة المتحدة نشأ تحالف الاقتصاد الاجتماعى لدعم المنظمات التى تتبعه، ولاقى هذا التحالف دعما كبيرا من حيث العمل ، وأصبحت هناك وزارة مسئولة يرأسها وزير المجتمع المدنى.

وفى الهند تشكل التعاونيات المكون الأساسى لهذا الاقتصاد ويبلغ عددها 600 ألف تعاونية بعضوية يبلغ حجمها 250 مليون عضو بما تعد الأكبر عالميا ، ولديها شبكة واسعة وأصول وتغطية لـ 100% من 500 ألف قرية، وتلعب دورا محوريا فى

(11) قانون الاقتصاد الاجتماعى الإسباني رقم 5 فى 29 مارس 2011.
(12) study of the social economy in the EU, sept,19,2013

الاقتصاد الهندي خاصة فى الزراعة والائتمان الريفى وتوزيع المدخلات الزراعية والتخزين وتسويق الأسمدة والإسكان والإقراض الصغير (13).

وإضافة إلى شبكة الاتحاد الأوروبى للاقتصاد الاجتماعى ، فقد نشأت فى إيطاليا فى 2013 الشبكة الدولية فى الاقتصاد الاجتماعى RES-INT تضم 14 منظمة إقليمية تعمل فى مجال الاقتصاد الاجتماعى وشركاء لها وكل منظمه عضو لها شبكتها الداخلية من المؤسسات العاملة فى هذا الاقتصاد (14) ، وذلك بخلاف الشبكة الأوروبية المتوسطة للاقتصاد الاجتماعى التى تقوم بالتنسيق بين منظمات الاقتصاد الاجتماعى فى فرنسا واليونان وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا والمغرب والتى نشأت فى عام 2000 (15).

وتتفاوت التعاونيات فى صيغها وأشكالها وأنواعها من بلد إلى آخر حسب نوع النشاط الذى تقوم به ، وهى تستطيع القيام بجميع الأنشطة الاقتصادية فى حياة الإنسان من مولده حتى وفاته ، ومن الأشكال الشائعة لهذه التعاونيات ما يلى :

التعاونيات غير النقدية :

وتقوم بخدمات مماثلة لخدمات المكتبة وتعمل بتطوع العمالة فى أعمال الصيانة وتقديم خدمة أو سلعة ، حيث تقوم بإعارة المعدات (كالدراجات والأدوات الزراعية وغيرها) بهدف ترشيد الاستهلاك وخدمة تحقيق التنمية المستدامة .

تعاونيات التجزئة :

وتسمى أحيانا تعاونيات ثانوية أو تعاونيات تسويق ، وتجمع بين أصحاب أعمال صغار ، حيث تخدم حصولهم على خصومات كبيرة ، كأصحاب محلات البقالة وقطع الغيار والصيدليات.

تعاونيات العاملين :

وهى مملوكة ومدارة من قبل أعضائها العاملين بها ولا يوجد أعضاء غيرهم ، غير أنها فى بعض الأحيان تسمح بعضوية للمستهلكين أو من المجتمع المحلى أو أصحاب رؤوس الأموال دون أن يكون لديهم أسهم ، ولكن الإدارة دائما للعاملين ، وفى بعض الأحيان تكون العضوية إجبارية ، أو يكون العمل إجباريا للأعضاء ، وفى المملكة

www.india.comwww.coopraative.movment.in (13)

www.kipschool.org (14)

www.ces.es (15)

المتحدة يوجد حاليا نحو 400 جمعية عاملين أكبرها جمعية سوما للمواد الغذائية والتي يبلغ رقم أعمالها السنوى 24 مليون جنيه استرلينى.

تعاونيات المتطوعين :

وهى تدار من قبل ولصالح شبكة من المتطوعين من أجل إفادة الأعضاء أو تحقيق الصالح العام.

التعاونيات الاجتماعية :

ويوجد منها فى إيطاليا 7000 جمعية تدرجها فى نموذجين ، وتقدم هذه التعاونيات خدمات كراية الأطفال وكبار السن وتوفير فرص عمل للراغبين فيه، وهذه الجمعيات أيضا منتشرة فى السويد والمملكة المتحدة .

التعاونيات الاستهلاكية :

وهى مملوكة للمستهلكين ، ويمكن للعاملين أن يصبحوا أعضاء فيها ، وكان أولها كما هو معلوم جمعية رواد روتشديل ، وهى تنشط أيضا فى تقديم الخدمات إلى جانب السلع ويمكن أن تكون اتحادا بينها مثلما هو الحال فى الجمعية التعاونية العامة للسلع الاستهلاكية فى مصر.

تعاونيات أعمال التشغيل :

وهى فرع من تعاونيات العاملين ، وتمثل نهجا جديدا فى تقدير الدعم للقيام بأعمال جديدة .

تعاونيات الاسكان والبناء :

وهى آلية تمكن الراغبين فى الحصول على وحدات سكنية من استخدام مدخراتهم فى الحصول على هذه الوحدات بتكلفتها.

تعاونيات المنافع العامة :

وهى نوع من الجمعيات الاستهلاكية وتقوم بتقديم خدمات منافع عامة كتوزيع الكهرباء أو الاتصالات.

التعاونيات الزراعية :

وتقوم بخدمة الأعمال الزراعية وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعى وتسويق منتجات المزارعين.

تعاونيات الصيادين والثروة المائية :

وتقوم بتوفير خدمات الصيد من مستلزمات وتسويق الإنتاج السمكى.

جمعيات الحرفيين أو الجمعيات الإنتاجية :

وتضم الحرفيين الذين يعملون فى قطاعات تقليدية كصناعة الملابس والأشغال المعدنية والأثاث المنزلى ، كما تقوم بتوفير الخدمات الإنتاجية ، كخدمة النقل والمعايرة .

ثانيا : الاقتصاد الاجتماعى العربى

بينما اهتمت النخب العربية الحرفية بالاقتصاد الاجتماعى ، ودوره وأهميته فى التنمية الشامله ، إلا أن هذا الاهتمام لم يترجم فى تكوين كيان مؤسسى جامع لمؤسسات هذا الاقتصاد على المستوى العربى ، بينما كانت هذه النخب قد توصلت إلى إنشاء الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، والاتحاد التعاونى العربى.

الشبكة العربية للجمعيات الأهلية :

الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، هي منظمة عربية إنمائية، غير حكومية، وغير هادفة للربح، مقرها القاهرة - جمهورية مصر العربية ، إلا أنها تنشط فى مختلف الدول العربية.

هذا ويستند الإطار القانوني لعمل الشبكة العربية إلى التصريح رقم 59، والصادر من وزارة التضامن الاجتماعى المصرية، والذي يسمح للشبكة كمنظمة أجنبية غير حكومية بممارسة أنشطتها وفقا لأحكام القانون 84 لسنة 2002، وكذلك استنادا إلى الاتفاق الذي تم إبرامه بين وزارة الخارجية المصرية والشبكة العربية، والذي يتيح للشبكة ممارسة أنشطتها من داخل الأراضى المصرية، كمنظمة دولية غير حكومية.

خلفية تاريخية :

منذ عام 1989، حين عقد المؤتمر الأول للمنظمات الأهلية العربية فى القاهرة، بدعوة من برنامج الخليج العربى لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، ومساندة بعض مؤسسات التمويل العربية والغربية، تبلور الاهتمام العربى المؤسسى بتفعيل دور المنظمات الأهلية العربية، وفتح الباب للمرة الأولى فى تاريخ العمل الأهلى العربى، للاهتمام والنهوض بهذا القطاع.

مع بداية التسعينيات، من أجل توفير إطار اتفق حوله فى المؤتمر المذكور، نشطت لجنة متابعة المنظمات الأهلية العربية، لمتابعة تنفيذ توصيات مؤتمر عام 1989. والتي تمحورت حول بناء قدرات المنظمات غير الحكومية، والكشف عن أدوارها

وملامحها في مختلف الدول العربية، من خلال التدريب، والبحوث والدراسات، وقواعد البيانات، وإصدار المجلات والنشرات وعقد ورش عمل.

في عام 1997، عقد المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية في القاهرة، شارك فيه ما يزيد على 1000 من ممثلي المنظمات، ومؤسسات التمويل العربية والدولية.. وقد شهدت لحظة انعقاد المؤتمر متغيرات عالمية وإقليمية عديدة، انعكست جميعها على خلق توافق عام حول أهمية المجتمع المدني، وأهم وأوسع قطاعاته المنظمات غير الحكومية.. لقد توافر الوعي بالدور المهم الذي يمكن أن تلعبه هذه المنظمات في عملية التنمية البشرية، وصاحب ذلك مساحة أكبر من الحريات تسمح للشريك الثالث - أي المنظمات غير الحكومية بعمل أكثر فعالية.

بناء على ذلك، فقد صدرت توصية رئيسية من المشاركين بتأسيس الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، وتم تشكيل مجلس أمناء "تأسيسي"، منتخب من أغلب الدول العربية، وممثلي مؤسسات تمويل (من أهمها برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، والتي تعد المنظمة الراعية للشبكة منذ بدايات تطورها).

في عام 2002، عقد في العاصمة اللبنانية بيروت مؤتمر ضخم لإشهار الشبكة العربية رسمياً، اجتمع فيه أعضاء الشبكة لإقرار النظام الأساسي، وإبداء التعديلات، وانتخاب مجلس أمناء جديد، ومناقشة تفعيل المنظمات الأهلية العربية في مواجهة تحديات التنمية البشرية.

أهداف الشبكة :

- الإسهام في تعزيز علاقات التعاون والتنسيق والتشبيك بين المنظمات الأهلية العربية الناشطة في مجالات التنمية البشرية المستدامة، وبينها وبين المؤسسات العربية الإقليمية والدولية الممولة والعاملة في نفس المجال.
- الإسهام في تطوير العمل الأهلي العربي من خلال برامج ومشاريع رائدة تضطلع بها المنظمات الأهلية العربية العاملة في مجال التنمية البشرية المستدامة.
- الإسهام في النهوض بدور المنظمات الأهلية العربية العاملة في مجالات التنمية البشرية المستدامة، من خلال برامج بناء القدرات وذلك لزيادة كفاءتها وفعاليتها في تحقيق أهدافها.

- العمل على تعزيز قدرات المنظمات الأهلية العربية المتعلقة بتنمية مواردها المالية وتدبير التمويل لتنفيذ البرامج والمشاريع الموجهة نحو المستفيدين منها ، وضمان استدامتها .

ويبين الجدول التالي (جدول 1) عدد الجمعيات الأهلية فى الأقطار العربية الأعضاء فى الشبكة .

جدول (1) عدد الجمعيات الأهلية فى الأقطار العربية أعضاء الشبكة (عام 2013)

ملاحظات	العدد الإجمالى	البلد
تقدير رسمى آخر تم إعلانه مطلع 2013 هو 42 ألفا	36734	جمهورية مصر العربية
—	6600	الجمهورية اللبنانية
—	2139	المملكة الأردنية الهاشمية
يضم هذا التقدير عددا كبيرا من فروع المنظمات الأجنبية	3300	جمهورية السودان
مطلع 2012	11740	الجمهورية التونسية
يمثل عدد الجمعيات الوطنية مطلع 2012	1028	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
موقع إلكترونى يشير إلى 50000 عام 2013	45000	المملكة المغربية
منتصف 2012	544	مملكة البحرين
2012	33	دولة قطر
2012	8125	الجمهورية اليمنية
2012	144	الإمارات العربية المتحدة
2012	617	المملكة العربية السعودية
مطلع 2013	88	دولة الكويت
مطلع 2012	124	سلطنة عمان

المصدر : أمانى قنديل - البعد العربى فى مزاوله النشاط الاجتماعى - 2013

الجدول السابق الذى يكشف عن إجمالى عدد الجمعيات فى البلاد العربية يبين لنا عدة أمور – إذا تمت المقارنة مع سنوات سابقة – أولها أن العدد الإجمالى يتجه إلى التصاعد فى غالبية الدول العربية .

الاتحاد التعاونى العربى :

تأسس عام 1981 فى بغداد ، وهو أحد الاتحادات العربية النوعية التى تعمل تحت مظلة كل من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وجامعة الدول العربية ، وقد مارس مهامه تحت رعاية الأمين العام لجامعة الدول العربية ، ورعاية واهتمام من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

الاتحاد التعاونى العربى منظمة اقتصادية اجتماعية ثقافية تهدف إلى الرقى الاقتصادى والاجتماعى للمنظمات الأعضاء والعمل على إتاحة المجال للمنظمات للتعرف على قدرات وإمكانات أشقائها من المنظمات العربية الأخرى لتسهيل العمل العربى الاقتصادى المشترك وتدور أهدافه فى هذا السياق ، وفى سبيل تحقيق هذا الأمر فقد تم عقد الكثير من الفاعليات المتخصصة فى شتى المجالات عالجت كل منها موضوعاً يهم المجتمع العربى للوصول إلى خدمة المواطن العربى .

ولا يفوتنا فى هذا المقام التذكير بأهمية ما يقوم به الاتحاد التعاونى العربى من لم الشمل التعاونى العربى فى كل عام لتوطيد الصلات وتبادل الخبرات وعقد البروتوكولات التعاونية المشتركة وتزويد المنظمات التعاونية بالمشورة الفنية والقانونية وأحدث الدراسات والأبحاث ، وليس أدل على ذلك من مساهماته من خلال مساعدة العديد من الدارسين العرب من كافة البلدان العربية فى رسائل الماجستير والدكتوراه.

إنشاء المكاتب الإقليمية:

نود الإشارة إلى أنه وطبقاً لقرار الجمعية العمومية ومجلس إدارة الاتحاد وبغرض تقوية الروابط بين المنظمات التعاونية العربية فى الأقطار العربية المتقاربة فقد أنشأ الاتحاد ثلاثة مكاتب إقليمية (دول الخليج العربى – دول المغرب العربى – دول الشام) وخطة نشاط الاتحاد تتضمن أنشطة وفعاليات لتفعيل هذه المكاتب لتؤدي دورها المأمول منها.

حجم العضوية وحجم الأعمال فى التعاونيات العربية

هناك أكثر من 25 مليون عضو تعاونى فى كافة مجالات التعاون الخدمى والزراعى والاستهلاكى والحرفى والإسكانى والسمكى والعلمى ومتعددة الأغراض .. وحجم العضوية يبلغ أعلى نسبة فى التعاونيات الاستهلاكية (44.8%) ، ثم الزراعية (31.8%) ، ثم الإسكانية (14.8%) ، ثم متعددة الأغراض (3.9%) ، ثم الخدمية (2.1%) ، ثم الحرفية (2%) ، ثم السمكية (0.6%).

جدول بيان إحصائى لحجم العضوية وحجم الأعمال بالدول العربية (عام 2010)

الدولة	حجم العضوية	حجم الأعمال
مصر	أكثر من 18 مليون عضو	أكثر من 71 مليار جنيه
السودان	ما يقرب من 3 ملايين عضو	
الكويت	362450 عضوا	ما يقرب من 4 ملايين دينار كويتى
المغرب	أكثر من 100 ألف عضو	أكثر من 25 مليون درهم مغربى
البحرين	15000 عضو	أكثر من 7 ملايين دينار بحرينى
الإمارات	36156 عضوا	أكثر من 5 مليارات درهم إماراتى
سوريا	ما يقرب من مليون عضو	أكثر من 3 مليارات ليرة سورية
السعودية	أكثر من 50000 عضو	ما يقرب من 4 مليارات ريال سعودى

المصدر : - الاتحاد التعاونى العربى

- المنظمات العربية الأعضاء

بيان إحصائي لعدد وأنواع الجمعيات بالدول العربية (عام 2010)

إجمالي عدد وأنواع الجمعيات التعاونية											الدولة
مواشي	مربي نحل	طحن غلال	ادخار	خدمية	متعددة لأغراض	ثروة مائية	إسكانية	استهلاكية	إنتاجية	زراعية	
7	—	—	1	—	437	—	186	7	3	229	الأردن
30	34	—	—	—	—	32	203	60	18	528	لبنان
—	—	—	—	—	121	4	1	3	1	32	السعودية
—	—	—	—	—	67	20	719	26	—	4090	المغرب
—	—	—	—	—	—	101	2370	3426	482	6682	مصر
—	—	—	—	62	—	—	29	186	62	778	العراق
—	—	—	—	39	—	—	230	17	15	169	فلسطين
—	—	—	—	—	—	—	2842	144	294	5463	سوريا
—	—	1257	—	1257	—	—	—	3161	—	970	السودان
—	—	—	—	—	4	1	—	19	—	2	البحرين
—	—	—	—	—	—	—	—	54	1	4	الكويت
—	—	—	—	—	—	—	160	—	—	279	اليمن
—	—	—	—	1950	—	—	—	—	—	302	تونس
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	1123	الجزائر
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	320	ليبيا
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	60	الصومال

المصدر : - الاتحاد التعاوني العربي
- المنظمات العربية الأعضاء

ويمتد نشاط التعاونيات فى كافة الدول العربية إلى معظم المجالات : الزراعية .. الاستهلاكية .. والإسكانية .. والإنتاجية الحرفية .. والثروة المائية والصيديين والتعاونيات الخدمية .. والتعليمية .. والثقافية .. الخ.

وفيما يلى جدول يوضح

عدد الدول التى ينتشر بها الأنشطة التعاونية المختلفة (عام 2013)

عدد الدول	نوع النشاط
18 دولة	التعاون الزراعى
18 دولة	التعاون الاستهلاكى
13 دولة	تعاونيات متعددة الأغراض
13 دولة	تعاونيات خدمية
7 دول	التعاون الإسكانى
7 دول	التعاون الحرفى
6 دول	التعاون السمكى
4 دول	تعاونيات الأنشطة العلمية والثقافية

وقد أجمع العديد من الخبراء والأكاديميين على أن المناخ الذى خلقته الأزمة المالية العالمية وتداعياتها يجب أن يدفع الدولة لتمكين القطاع التعاونى باعتباره الشريك المناسب للخروج من تلك الأزمة استنادا إلى نموذج رشيد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يقوم على الشركاء الأربعة: دولة قوية متدخلة بحدود ، قطاع خاص منضبط ، قطاع تعاونى موجه ، بالإضافة إلى القطاع الخيرى.

إن التعاونيات العربية بكافة أشكالها وأحجامها وتنوعها تستطيع القيام بدور مؤثر وفعال فى السياسات الاقتصادية الجديدة لعالم ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية. إن عدداً كبيراً من قضايا الاقتصاد القومى تجد فى التعاونيات المتطورة مفتاحاً هاماً لتحقيق إنجاز كبير فيها وعلى رأس هذه القضايا:

قضية الأمن الغذائي وقضية الأمن المائي وتوفير المسكن الملائم للأسر الجديدة محدودة الدخل ، وتأسيس آلية للصناعات الصغيرة والمتوسطة كأهم آليات رفع مستوى المعيشة والحد من البطالة والخروج من دائرة الفقر والحد من التضخم عن طريق اختصار الحلقات الوسيطة بين اليد الأولي في توفير السلعة سواء كان منتجاً أو مستورداً وبين المستهلك بما يكفل توفير حماية إيجابية للمستهلك .

فالتعاونيات الاستهلاكية منتشرة في كل تجمعات السكان في البلدان العربية، وكثير من هذه الجمعيات متعددة الفروع ومن ثم فهي الأقدر على كفالة عنصر الوفرة في عرض وانتشار السلع الغذائية التي يحتاجها أفراد المجتمع في كل وقت، ولما كانت هذه التعاونيات لاتستهدف الربح فإن مقدار ما يؤول للوسطاء والذي يصل إلي نحو 60% من سعر المستهلك للسلع الزراعية سوف يؤول إلي المستهلك ، بما يشكل دعماً مباشراً تقدمه التعاونيات لهذا المستهلك ومن ثم تعظم الاستفادة من قواه الشرائية وتمكن أقل الفئات دخلاً في المجتمع من الحصول على احتياجاتها، وتستطيع التعاونيات الاستهلاكية من خلال منظور تكاملي مع التعاونيات الزراعية أن توفر احتياجات المستهلك من المنتجات الزراعية دون مشاكل ترتبط بأسعار صرف العملات إذ يتم حصولها علي هذه المنتجات عن طريق التبادل، ولهذا تستطيع التعاونيات الاستهلاكية كفالة العناصر الثلاثة للأمن الغذائي (وفرة واستقرار وسعر) سواء على مستوى الفرد أو مستوى الدولة بما يتطلب النظر إلي مفهوم الأمن الغذائي من خلال منظور تكاملي يأخذ في اعتباره الإمكانيات المتاحة من الموارد واحتياجاتها من الاستثمار وتمويل هذا الاستثمار ، ومن المشروعات المشتركة التي يمكن القيام بها بين التعاونيات الاستهلاكية والزراعية والإنتاجية مشروع تنمية زراعة المحاصيل الزيتية واستخراج زيوتها ومشروعات تربية الحيوانات والأسماك وتصنيعها ، كما يمكن أيضاً أن يقيم التكامل التعاوني مشروعات مشتركة في المناطق الحدودية بين البلدان العربية وهي المناطق التي تتسم بالتواصل الثقافي والانتقال الطبيعي البشري ، ومن الجدير بالذكر أن هذه التجارة غدت تمثل نسبة كبيرة في التجارة الخارجية للدول.

فإذا انتقلنا إلى آفاق الدور الذى يمكن أن تلعبه التعاونيات الإنتاجية العربية فكما هو معلوم تعاني البلدان العربية من ارتفاع نسبة بطالة الشباب خاصة حملة المؤهلات المتوسطة والعليا، فبينما تبلغ نسبة البطالة العامة 17% من حجم القوي العاملة في البلدان العربية ،

فإنها تبلغ بين الشباب ما يزيد على 26% مما يجعلها من أعلى المعدلات العالمية، وقد تنبعت البلدان العربية إلى خطورة هذه المشكلة وتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، فضلاً عن كونها تمثل إهداراً لأهم عناصر الثروة والتي استطاعت عن طريق حسن توظيفها أن تحقق بلدان كثيرة تفتقر إلى الموارد الطبيعية كاليابان وكوريا الجنوبية صعوداً اقتصادياً منشوداً، ومع ضيق إمكانيات التوظيف الحكومي في ظل تحول البلدان العربية للأخذ بسياسات الإصلاح الاقتصادي الذي تطلب حكومات صغيرة يقتصر دورها الاقتصادي على التنظيم فقط، مما أدى إلى انسحاب هذه الحكومات من النشاط الاقتصادي، وحين ترك الأمر للقطاع الخاص فقد اتجه هذا القطاع إلى المجالات التي تحقق له أقصى ربح بأقل تكلفة وكان هذا على حساب التشغيل .

وقد تأكد للمختصين إسترشاداً بخبرة التنمية التي تحققت في البلدان الغربية والآسيوية حديثة العهد بالتصنيع أن المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تمثل النسبة الأكبر من المنشآت الصناعية والأكثر استيعاباً للعمالة ، وأنه بتبني تشجيع هذه المشروعات يمكن لها أن تقدم حلاً جوهرياً لمشكلة بطالة الشباب من جانب ، فضلاً عن تنويع قاعدة الاقتصادات الوطنية وتوفير بيئة مهيأة لنشأة تكنولوجيا محلية والارتفاع بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الصناعات التحويلية فيه، ولهذا فقد اشتملت معظم خطط التنمية الاقتصادية العربية على تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخصصت لها الحكومات مؤسسات تقدم التمويل وتساعد في إجراء دراسات الجدوي وتقدم المعونة الفنية، إلا أن خبرة السنوات السابقة منذ انتهاء هذا المسلك قد بينت أن الإطار الفردي لقيام هذه المشروعات قد أنتج مشاكل جمة خاصة في التمويل أو تكلفة المنتج أو جودته أو توافر المهارات اللازمة للقيام بالنشاط أو تسويق منتجات هذه المشروعات، وقد كان هذا نتيجة لإغفال دور المنظمات التعاونية كإطار مؤسسي يمكن أن يتم من خلاله إنجاز آلية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في تحقيق الارتفاع بالتشغيل والناتج.

فالتعاونيات الإنتاجية تقوم أساساً كتجمع لمنتجين صغار لا يستطيع أي منهم منفرداً أن يقوم بمشروع ، ولهذا فهي من حيث طبيعتها هي تجمع لمشروعات صغيرة تتساند في الحصول على التمويل وفي تسويق منتجاتها، وقد تمكن كل منها في بلده من الحفاظ على التراث الفني للصناعات التقليدية وبقاء القطاع الحرفي على قيد الحياة في مواجهة القطاعات

الحديثة كبيرة الحجم، ولهذا فهذه التعاونيات تمثل الإطار الذي يمكن الاعتماد عليه في تنفيذ هذه المشروعات الصغيرة دون تعرض للمشكلات السابق الإشارة إليها، وتمثل التعاونيات الإنتاجية العربية بتكاملها معاً إطاراً لشبكات عنكبوتية وتجميعاً لعناقيد صناعية يمكن كل قطر عربي من التوجه إلى إنتاج ما يحقق فيه ميزات التنافسية ويشكل كل منها سوقاً للآخر، وبتكاملها مع التعاونيات الاستهلاكية فإنها تفتح أمام كل مشروع سوقاً ضخمة يبلغ قوامها نحو 380 مليون نسمة هم سكان الوطن العربي الذين تخدمهم هذه التعاونيات .

ثالثا : الدور التنموي لمنظمات الاقتصاد الاجتماعى العربى

تنتهج منظمات الاقتصاد الاجتماعى فى العالم العربى نهج التنمية من أسفل فى عملها وسط الجمعيات المحلية ، وأبرز قضايا التنمية التى تعاملت معها الجمعيات الأهلية قضايا الفقر والبطالة والمرأة ، وبهذا غدت التعاونيات فى حد ذاتها مؤسسات تشغيل سواء فى المشروعات التى تقوم بها أو المشروعات التى تتعامل معها .

ورغم أن الطبيعة قد وهبت المنطقة العربية بسخاء فى موقع فريد بين مناطق العالم ، وخصتها بـ62% من احتياطي النفط الخام فى العالم ، و25% من احتياطي الغاز الطبيعي ، وهما أهم الموارد الاقتصادية لعالمنا اليوم ، إلا أن هذه المناطق ما زالت تتذيل مناطق العالم فى التقدم الاقتصادى ، ولا يأتى بعدها فى الترتيب غير إفريقيا جنوب الصحراء ، وفيما يبلغ الناتج المحلى الإجمالى بتعادل القوى الشرائية للدولار الأمريكى لمجموع البلدان العربية 3.2 تريليون دولار ، فإنه يبلغ فى الهند وحدها 4.7 تريليون دولار ، وبعد ثلاث طفرات نفطية ، حيث يعد النفط أهم سلع الاقتصاد العربى قاطبة ، فما زالت جل الدول العربية تنتمى إلى العالم النامى، وفيما عدا بلدان مجلس التعاون الخليجى ، فإنها مصنفة إما فى مرتبة التنمية البشرية المتوسطة أو المنخفضة ، وفى تقرير التنمية البشرية 2014 تأتى قطر والسعودية والإمارات والبحرين والكويت فى المرتبة العالية جدا ، وتأتى سلطنة عمان ولبنان والأردن وتونس والجزائر فى مرتبة التنمية العالية ، بينما تأتى فلسطين ومصر والعراق والمغرب فى مرتبة التنمية المتوسطة ، وتأتى اليمن وجزر القمر وموريتانيا وجيبوتى والصومال فى مرتبة التنمية المنخفضة ، ويعزى هذا الوضع المتدنى للتنمية فى البلدان العربية إلى إخفاق السياسات الاقتصادية فى بعض الدول ، وإلى تبعية الاقتصادات العربية ، مما جعلها منكشفة على الصدمات الخارجية ، وإلى إغفال دور مؤسسات الاقتصاد الاجتماعى وعلى رأسها التعاونيات فى التنمية ، خاصة دورها فى تعزيز المواطنة وتعبئة الموارد المادية والبشرية والتنمية المحلية وخلق فرص العمل والحد من الفقر .

وهكذا لم تكد البلدان العربية تتعافى من آثار الأزمة المالية العالمية التى ضربت كل دول العالم بطريق مباشر أو غير مباشر فى 2008 و 2009 حتى واجهت هذه البلدان

أحداث الربيع العربي ، ما فاقم الأسباب التي خلقت هذه الأحداث وعلى رأسها ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب حتى وصلت إلى نحو 17% .

لقد انخفضت قدرة معظم البلدان العربية على توفير فرص العمل للشباب نتيجة تدنى معدلات النمو الاقصادى فيها ، ويوضح الجدول التالى معدلات النمو المقارنة فى البلدان العربية من 2000 – 2013.

معدلات النمو فى الدول العربية (2000 – 2013)

الدولة	متوسط 2006/2000	2011	2012	2013
الجزائر	4.1	2.4	2.6	3.1
البحرين	6.1	2.1	2	4.4
العراق	-	8.9	10.2	4.2
الكويت	7.7	8.2	6.3	2.3
ليبيا	5.3	59.7-	121.9	5.8-
عمان	3.7	5.4	5	5.1
قطر	11.2	14.1	6.3	5.5
السعودية	3.9	7.1	6	3.6
الإمارات	8.2	5.2	4	4
اليمن	4.3	10.5-	1.9-	3.8
مصر	4.4	1.8	2	1.8
الأردن	6.3	2.6	3	3.3
لبنان	3	1.5	2	1.5
موريتانيا	4.8	4	5.3	6.9
المغرب	4.9	4.9	2.9	5.1
السودان	8.2	4.5-	11.2-	3.9
سوريا	4.9	-	-	-
تونس	4.6	1.8-	2.7	2.8

المصدر :

(1) صندوق النقد الدولي ، تقرير الافاق الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأسيا الوسطى – أكتوبر 2013
CIA WORLD FACT BOOK (2)

لم يُمكن معدل النمو الاقتصادى المنخفض فى البلدان العربية وهو أيضا معدل منخفض للتوظيف ، من خلق استثمارات تمكنها من توفير فرص عمل تستوعب الداخلين الجدد لسوق العمل ، لتزداد بذلك البطالة تفاقما ، ويعزز من هذا التفاقم تهميش التعاونيات والتي يعد تنشيطها من أهم العوامل الأقل تكلفة فى الحد من البطالة .

وكما تسبب ما يطلق عليه الربيع العربى فى إحداث تراجع فى العديد من القطاعات الاقتصادية الهامة كقطاع السياحة وتدفق الاستثمارات الأجنبية واستثمارات القطاع الخاص ، وتوقف العديد من المصانع ومن ثم انخفاض الإيرادات الضريبية ، فقد تسببت فى ارتفاع نسبة عجز الحساب الجارى والتي بلغت فى مصر 2.6% فى 2011 و 3.1% فى 2012 و 2.6% فى 2013 وبلغت فى الأردن 10% فى 2013 وفى نفس السنة 7.2% فى المغرب وتونس 8% و 3% فى اليمن ، ما قلل من قدرة هذه البلدان على تلبية احتياجاتها الاقتصادية، كما تسببت هذه الأحداث فى ارتفاع عجز الموازنات العامة والذي بلغ فى مصر 14% والأردن 9% وليبيا 6% والمغرب 6% وتونس 7% واليمن 6% فى 2013 طبقا لتقديرات صندوق النقد الدولى ، ما وضع هذه البلدان فى تحدى الموازنة بين مقابلة الضغوط الاجتماعية وتخفيض هذا العجز.

فى مواجهة هذه التحديات أغفلت السياسات العربية الدور الذى يمكن أن تلعبه مؤسسات الاقتصاد الاجتماعى وعلى رأسها التعاونيات ، وهو الذى لا يحمل موازناتها العامة بأى تكلفة، وفى تجربة التعامل مع الأزمة المالية فى 2008 فإن البنوك التعاونية فى البلدان الأوروبية كانت الوحيدة التى لم تتأثر بهذه الأزمة ، وفى الأزمة اليونانية لم تلجأ التعاونيات إلى الاستغناء عن العمالة مثلما فعلت مؤسسات القطاع الخاص ، وعلى مستوى المقارنة مع مؤسسات القطاع الخاص فإن توفير فرص العمل فى التعاونيه أقل تكلفة بكثير عن نظيرتها سواء فى القطاع العام أو القطاع الخاص.

الجمعيات الأهلية فى مواجهة الفقر :

نجد كثافة الاهتمام بمواجهة الفقر لدى الجمعيات الأهلية فى العالم العربى ، وهناك اقترابان لهذه الجمعيات فى التعامل مع الفقر ، الأول خيرى تسكينى ، والثانى تنموى تمكينى.. إن الاقتراب الخيرى هو التقليدى ، ويرتبط بنشأة قطاع كبير من الجمعيات ينزع

نحو البر والإحسان وعمل الخير لمساندة الفقراء ، ويستند إلى ثقافة وبيئة تدعوان لمساعدة المحتاجين والفقراء بشكل مباشر ، ومن هنا نجد علاقة تقوم بين مانح ومتلق ، هذه العلاقة أحيانا تكون دائمة وأحيانا موسمية (الأعياد - شهر رمضان - دخول المدارس) أو قد يرتبط بأنماط تتعرض لها الأسر الفقيرة (وفاة العائل- انهيار مسكن... إلخ) هذا التوجه الخيري يوصف بأنه تسكيني ، أى يحافظ على استمرار الحياة بتوفير احتياجات رئيسية للأسر الفقيرة ، ويمكن أن يندرج ضمن هذه المنظمات التي تشكل الغالبية فى كل الدول العربية .

- منظمات أهلية تقدم مساعدات مادية وعينية للأسر الفقيرة .
- منظمات أهلية تنشط فى كفالة الأيتام.
- منظمات إغاثية أغلبها فى فلسطين ولبنان وسوريا والعراق وليبيا.
- منظمات تعنى برعاية المهاجرين من المناطق التي تشهد كوارث ونزاعات مسلحة .

أما الاقتراب الثانى الذى يميز قطاعا آخر من المنظمات الأهلية يهتم بالفقراء فهو اقتراب تتموى تمكينى ، وهو يتفق مع التوجه الخيري من منظور الاهتمام بالفقراء واعتبارهم الفئات الأولى بالرعاية ، لكنه يختلف من عدة زوايا عن نظيره الخيري ، وذلك أن التوجه التنموي يوفر أدوات القوة للفقراء والفئات المهمشة من حيث التأهيل والتعليم والتوعية والتثقيف بهدف الاعتماد على الذات ، ومن ناحية أخرى يهتم فى كثير من الأحيان بتغيير نوعية حياة الفقراء و حمايتهم من الوقوع فى دائرة الفقر المدقع ، أو الانزلاق إلى عالم الانحراف والجريمة ، كما أن الاقتراب التمكينى قد طرح خبرات جديدة متميزة لحماية حقوق الفقراء والدفاع عنهم ، ويتوجه بشكل خاص نحو تأهيل وتدريب الفقراء وتوفير فرص العمل لهم ، ويركز على النساء والفتيات ، ومن هذا النوع من الجمعيات تقدم قروضا للمشروعات متناهية الصغر وتقدم خدمات مالية وتدريبيا واستشارة ومعلومات ، ونجد غالبية جمعيات العالم العربى فى مواجهة الفقر تنتمى إلى الاتجاه الخيري التسكيني ويتعزز هذا الاتجاه إذا أضفنا جمعيات رعاية ذوى الاحتياجات الخاصة وجمعيات كفالة اليتيم والجمعيات التي تقدم الرعاية الصحية والاجتماعية.

وفى سياق التعامل مع الفقر نشطت الجمعيات الأهلية فى مواجهة كثافة ظاهرة أطفال الشوارع وعمل الأطفال خاصة فى أواخر الثمانينات من القرن الماضى ، ودقت الجمعيات

الأهلية ناقوس الخطر مطالبة الحكومات برعاية هذه الفئات ، وإصدار تشريعات منظمة لعمل الأطفال وحمايتهم من مزاولة الأعمال الخطرة ، إلا أن المحصلة النهائية لهذه الجهود وبسبب غياب سياسة اجتماعية حمائية شاملة لم تسفر عن محاصرة هذه الظاهره .

الجمعيات الأهلية فى مواجهة البطالة :

تعد البطالة من أخطر العلل الاجتماعية فى عالمنا العربى ، وهى المفتاح الرئيسى للفقير، وتتسم الجمعيات الأهلية فى مواجهة هذه الظاهره بوجود طاقات تطوعية كبيرة منخفضة التكاليف لديها ، وقدرتها على الوصول إلى الفئات المستهدفة ، وقدرتها على حسن وتعبئة الموارد المالية ، وقدرتها على تقديم الخدمات بتكلفة أقل ، والمرونة الإدارية فى تعبئة الطاقات المحلية ، كما أنها تستطيع سد الفجوة بين اهتمامات الحكومة واهتمامات القطاع الخاص إلا أنه كثيرا ما تعانى من عدم القدرة على الاستمرار فى مشروعات ناجحة بسبب ضعف الموارد المالية ، كما أنها كثيرا ما تعانى من نقص الخبرة الإدارية ، كما تعانى عجزا وقصورا فى التخطيط وإعداد البرامج والمشروعات.

تنتشر البطالة فى عالمنا العربى خاصة بين الشباب حملة المؤهلات العلمية ، وكما أنها مصدر لتفاقم الفقر لارتفاع عبء الإعاشة على الأسرة ، فإنها أيضا مصدر للتوتر والانحرافات السلوكية والاجتماعية ، وقد ارتبط العقد الأول من الألفية بتأسيس جمعيات أهلية تنموية تتوجه نحو توفير فرص عمل للشباب من خلال التدريب والتأهيل للإعداد لسوق العمل ، كما نشطت جمعيات فى توفير قروض للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة .

يعتمد هذا النوع من الجمعيات على عدة مصادر أهمها الصناديق التى أنشأتها الحكومات التى قامت ببرامج خصخصة ، والأموال التى توفرها هذه الصناديق تأتى غالبا من منح خارجية ، تتعامل هذه الصناديق مع بطالة الخريجين توفر لهم فرص عمل من خلال جمعيات أهلية نشطة منتشرة فى أنحاء البلاد ، تقوم بدور الوسيط بين المستفيد من خدماتها والجهة المقرضة، وقد تبنت جمعيات رجال الأعمال هذا التوجه.

وإذ تعادل بطالة الشباب فى عالمنا العربى ضعف المعدل العالمى فإنها تقترن أيضا بمشكلة النمو السكانى والتحديات البيئية ، وتشكل حاجة ملحة لإيجاد فرص عمل جديدة

للشباب المحرومين والمهمشين وهؤلاء يمكن مساعدتهم من خلال نشاط ريادة الأعمال التي تقوم بها بعض الجمعيات الأهلية.

ولكن معظم المؤسسات الاجتماعية مسجلة كمنظمات لا تتوخى الربح، ما يضعها في مواجهة قيود قانونية ومكتبية تحد من توسعها. ومن التحديات أيضا عدم وصول رواد الأعمال الاجتماعية في معظم الحالات إلى التمويل والائتمان، ما يحول دون نموها. والاعتماد المفرط بشكل عام على خطط الجهات المانحة الدولية يضعف المؤسسات وأهدافها وتوجهها. كذلك يشكل عدم الحصول على التكنولوجيا، إذا ما اقترن بضعف التمويل، عائقاً، ولا يزال مفهوم ريادة الأعمال الاجتماعية غير معترف به على نطاق واسع في المنطقة العربية. وعلى جمهور الناس وصانعي السياسات التمييز بين الأعمال الخاصة التي تهدف إلى تحقيق أرباح من جهة، والجمعيات الخيرية، والمؤسسات الاجتماعية من جهة أخرى، لتمكين هذه الجمعيات والمؤسسات من النمو والاستدامة في العالم العربي.

المنهج التعاوني في التنمية :

يتميز المنهج التعاوني في التنمية أنه لا يتحرك بدافع الربح كحالة منهج المشروع الخاص أو بأوامر فوقية من السلطات كحالة منهج المشروع الحكومي ، ولكنه يتحرك بدافع إشباع الاحتياجات (حاجة المستهلك للسلعة أو الخدمة وحاجة المنتج إلى تشغيل قوة عمله ومدخراته المحدودة) الأمر الذي يرتب رشادة استخدام الموارد ، بما يمكن المخطط في حالة شيوع الأخذ بالمنهج التعاوني من إمكانية إشباع احتياجات أكثر بموارد أقل.

أيضا يمكن المنهج التعاوني من إمكانية التنمية حيثما وجدت التجمعات البشرية وأينما تباعدت هذه التجمعات ومهما كانت أعدادها والبيئة التي تعيش فيها ، وهو أمر قد يعجز عنه المشروع الحكومي حينما يقف حائل التكلفة المالية العالية في إحباط جدوى مشروع في منطقة بعيدة أو قليلة السكان ، ولا يقبل عليه القطاع الخاص حينما تبين دراسات التكلفة / الربحية عدم جدوى هذا المشروع من ناحية الربحية ، ولهذا فالمنهج التعاوني يصير هو الأقرب لملاءمة حين تكون التنمية المستهدفة تنمية متوازنة إقليميا.

كما أن المنهج التعاونى هو الأقرب صلة بمفهوم التنمية البشرية التى تنصرف إلى أنها تنمية الإنسان بالإنسان وللإنسان بهدف توسيع الخيارات وتعتمد كمقومات لها الصحة والدخل والتعليم وهى أيضا مؤشراتهما ، فالتعاونية تقوم على تجميع الجهود الصغيرة والأموال القليلة فى كيان تعاونى كبير يقوم على استخدام هذه الجهود والأموال دون أن يلغى الصفة الخاصة للملكية ، وهى تحقق إذن مزايا الإنتاج الكبير ووفورات الحجم برغم ضآلة المشاركات ، ومن ثم لا يقف ضعف الادخار عائقا أمام التعاونية.

مع قيام التعاونيات على منهج إشباع الاحتياجات فإنها تتجه بداية إلى مراكمة الأصول الإنسانية ، ولهذا كان التعليم والتدريب مبدأ تعاونياً أساسياً مما يوفر للإنسان أحد أهم هذه الاصول الإنسانية وهو المعرفة ، كما أن إشباع الاحتياجات بما يترتب عليه من رشادة استخدام الموارد يرفع الدخل الحقيقى للفرد وهو بهذا يوفر المقوم الثانى للتنمية البشرية، ويؤدى ارتفاع دخل الفرد الحقيقى إلى إمكانية أكبر فى الإنفاق الصحى مما يوفر المقوم الثالث لهذه التنمية.

والمنهج التعاونى فى التنمية هو الأقرب صلة أيضا بالتنمية المستدامة ، حيث يعتبر الحفاظ على السلامة البيئية ومراعاة حقوق الأجيال القادمة فى الموارد الطبيعية قيمة مترتبة على انطلاق الجمعيات من مبدأ إشباع الاحتياجات ، ولما كان المنهج التعاونى يمكن من العمل الإنمائى أينما وجدت التجمعات البشرية ويقوم على حشد الموارد البشرية أساسا فهو الأقدر من غيره على تحقيق التنمية الريفية والتنمية المحلية ، حيث كل فرد فى كل تجمع بشرى وفقا لهذه التنمية التعاونية يشارك بجهده وماله ، ومن ثم يتم إحداث التنمية من القواعد والمشروعات التى ترى هذه التعاونيات أنها فى حاجة إليها ، وتبدأ هذه المشروعات بتلك التى تولد الدخل (تعاونيات زراعية وتعاونيات الحرفيين وصائدى الأسماك) أو توفر الإنفاق (تعاونيات السلع والخدمات الاستهلاكية وتعاونيات الإسكان) أو توفر المعرفة والمهارات (جمعيات الخدمات التعليمية) ، كما يمكن هذا أيضا من التنمية السياسية عن طريق أعمال الديمقراطية فى مختلف وحدات البنين التعاونى.

ولكل هذه الاسباب تمكنت المجتمعات الأكثر تقدما من الاستقرار لأن التعاونيات نشطه فيها تكفلت بالتنمية الريفية والتنمية المحلية وتكاملت مع القطاع الخاص والمشروع الحكومى فاستحقت أن تكون شريكا تنمويا أساسيا.

التعاونيات والحد من التضخم :

تستطيع الحركة التعاونية المشاركة في الحد من التضخم عن طريق التأثير في جانبى العرض والطلب ، والمستوى العام لأسعار السلع الأساسية ، وبنیان التكاليف للسلع التى تتولى إنتاجها ، ويتوقف هذا التأثير على حجم الحركة التعاونية ، وانتشارها، وفاعليات هذه الحركة .

1- فإذا كانت الحركة التعاونية لا تستهدف الربح وإنما تنبعث فى نشاطها إجمالاً من إشباع الاحتياجات فإنها تقوم بعرض وإنتاج السلع التى تلبى هذه الاحتياجات مع اختلاف مفهوم هذه الاحتياجات من منطقة إلى أخرى ومن وقت إلى آخر حسب تطور مستويات الدخول ، فالاحتياجات فى مجتمع زراعى تختلف بالقطع عن الاحتياجات فى مجتمع المدينة ، كما أن ما كان يعتبر كمالياً فى الخمسينات والستينات مثلاً كالغسالة والثلاجة أو البوتاجاز أصبح الآن ضرورياً.

2- وإذا كانت الحركة التعاونية تنتج السلعة بنفسها أو تتعامل مع اليد الأولى فى توفيرها وهى بذلك تقلل من حلقات الوسطاء ، فإن مقدار الهوامش المحملة على السلعة سيكون محدوداً ، ومن ثم تستطيع الحركة أن توفر السلع لأعضائها ولجمهور المتعاملين معها عموماً بسعر يقترب من التكلفة علماً بأن مشروعية الجمعيات التعاونية الاستهلاكية مثلاً فى نظر أعضائها تقوم على أن أسعار البيع فيها تقل بشكل ملحوظ عن أسعار المنافسين.

3- إن الحركة التعاونية بهذا المعنى يمكن أن تشكل بديلاً اجتماعياً جاهزاً عن دور الدولة فى الدعم المباشر للسلع الاستهلاكية ، وذلك من خلال تضحية هذه الحركة بجزء من هامش الربح الذى يتقاضاه الآخرون ، فإذا كانت منظمات التوزيع الأخرى تتقاضى هوامش أحياناً غير منضبطة على أساس قابلية السوق لها (لما تمثله من وضع احتكارى أحياناً) فإن الحركة التعاونية لا تستطيع ذلك لأنها محكومة بقانونها الأساسى الذى يحرم عليها مبدأ البيع بأقصى ربح ممكن.

4- إن اضطلاع الحركة التعاونية بدور الدعم يمكن أن يحرر الميزانية العامة للدولة من هذا العبء مع توجيه هذا الدعم فى صورة زيادة الدخول النقدية للفئات الأقل دخلاً ، أو صرفه كإعانات بطالة لخريجي الجامعات والمعاهد العليا ، بما يمكن من

تنشيط الطلب الاستهلاكي والحد من الركود وهو الذي كان في حد ذاته سببا من أسباب التضخم بتأثيره على قاعدة الإنتاج ومن ثم العرض.

5- كما أن اضطلاع الحركة التعاونية بتوزيع السلع الأساسية سواء كانت منتجة محليا أو مستوردة ، سواء كانت موفرة عن طريق قطاع الأعمال العام أو الخاص أو مستوردة بمعرفتها ، مع تحديد سعر اجتماعي واحد لهذه السلع في كافة أنحاء البلاد، يمثل مع انتشار الحركة التعاونية زيادة في الدخل الحقيقية لعموم المواطنين ويقضى على ظاهرة الاختناقات ونمو الدخل الطفيلية المصاحبة لهذه الظاهرة.

وفي الحد من الفقر وتعزيز المواطنة نجد أن :

1- التعاونيات تجمع أفراد المجتمعات المحلية بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية أو المذهبية أو اللغوية أو السياسية في شكل فعال من أشكال التساند الاجتماعي إما كمنتجين ليس لأي منهم القدرة على الإنتاج منفردا (تعاونيات الإنتاج الحرفي والزراعي والسمكي) أو كمستهلكين لا يستطيع أي منهم في حدود قوته الشرائية المحدودة أن يتعامل مع السوق العادية وأسعارها العالية (تعاونيات الإسكان والاستهلاكية للسلع والاستهلاكية للخدمات) ، ومن ثم فالتعاونيات تخلق أنشطة مولدة للدخل أو تعظم الاستفادة للقوة الشرائية للأعضاء ، وفي كلتا الحالتين فإنها تسهم بشكل فعال في الحد من ظاهرة الفقر وتخفيف آثارها.

2- التعاونيات تقدم جزءا من الفائض الذي تحققه (يبلغ 5% من صافي الفائض في القوانين الحالية) للبيئة المحلية وهي بهذا ترفع من المستوى الاقتصادي والاجتماعي بهذه البيئة.

3- قدرة التعاونيات على الوصول إلى الفقراء في مناطقهم المختلفة ، فالتعاونية نتاج تجمع أفراد لا يستطيع أي منهم منفردا أن يحل مشكلته ، وبينما لم تستطع الشركات والهيئات والمنظمات العامة أن تصل إلى هؤلاء الفقراء لأن الوجود الرسمي يكاد يكون منعدما في العشوائيات، وبينما لا يجد القطاع الخاص حافزه الربحي للعمل

فى هذه المناطق تبرز أهمية التعاونيات سواء فى مجال السلع أو الخدمات كالألية الوحيدة المنطقية.

4- وتحتاج التعاونيات الاستهلاكية لتحقيق فعالية حضورها فى هذه المناطق إلى تعويض من الدولة ، حيث إن التعاونيات فى هذه الحالة تؤدي أدوارا كان لزاما على الدولة أن تقوم بها ، وفى مقابل ما يترتب على القيام بهذا الدور من استقرار اقتصادى واجتماعى وأمنى.

5- أن التعاونيات وهى لا تستهدف الربح تعظم القوة الشرائية للمتعاملين معها وتقدم لهم بالتالى إحدى صور الدعم ، وتجعلهم أكثر قدرة على إشباع احتياجاتهم .

6- تقدم التعاونيات مجالات لبيع منتجات الأسر الفقيرة ، ومن ثم توفر لها استقرار مصدر الرزق ، أيضا المشروعات القائمة على القروض الصغيرة أو القروض متناهية الصغر وتعانى مشاكل تسويقية حادة تجد فى التعاونيات متنفسا لها لعلاج هذه المشكلة.

7- تحتاج هذه المناطق إلى تعاونيات فى مجال الخدمات المختلفة كالخدمات التعليمية والخدمات الصحية وخدمات البيئة وخدمات النقل ، وبدون هذه التعاونيات تظل حاجة هذه المجتمعات إلى تلك الخدمات بدون إشباع.

8- إذا كانت الجمعيات الخيرية قد قامت بدور التصدى لهذه الظاهرة ، إلا أن ارتباط البعض منها باتجاهات سياسية أو دينية عليها تحفظات أمنية ، يجعل الباب مفتوحا أمام التعاونيات الاستهلاكية لمأ الفراغ الناتج عن انسحاب تلك الجمعيات بينما لا يوجد دور حكومى.

دور التعاونيات فى مكافحة البطالة

فى ضوء العلاقة بين الحركة التعاونية والدولة يتحدد بنسبة كبيرة مدى نجاح أو فشل المنظمات التعاونية فى المنطقة العربية.

كذلك فإننا نلاحظ اختلاف الطريقة التى تتطور بها العلاقة بين الحكومة والتعاونيات من بلد إلى بلد آخر ، وتتأثر بعوامل عديدة معظمها ذو طابع اقتصادى وسياسى.

وبالرغم من العدد الهائل من التعاونيات العربية الذى يبلغ أكثر من 45 ألف جمعية تعاونية (16) – إلا أن الحركة التعاونية العربية لم تصل إلى المستوى المطلوب من الفعالية الاقتصادية والاجتماعية المرجوة – كما لم تحقق هذه التعاونيات العربية الكثير من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية كما حققت مثيلاتها فى الدول المتقدمة .

وقد أدركت أغلب الحكومات العربية ذلك على الرغم من اختلافاتها الأيدولوجية والسياسية – وأمنت أن التعاونيات هى الأداة المثلى لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية وخاصة فى المناطق الريفية ، واتجهت هذه الحكومات إلى إدراج تنمية التعاونيات فى كثير من خططها وبرامجها التنموية الوطنية لضمان إسهام التعاونيات فيها بصورة كاملة .

يبرز المنهج التعاونى فى التعامل مع مشكلة البطالة بشكل واضح فى تعاونيات الإنتاج، سواء كان انتاجا سلعيا أو خدميا ، حيث التعاونيات تقوم على حشد وتجميع الجهود التى لا يستطيع أى منها منفردا أن يقوم بنشاط يدر عليه عائدا ، أى لا يستطيع أن يعمل لحسابه إما لقصور امكانياته التمويلية أو أن النشاط المبتغى الدخول إليه يحتاج إلى أكثر من فرد حتى يحقق أهدافه ، وعليه فإن المنهج التعاونى لا يقتصر فقط على ما هو قائم من منظمات فى شكل جمعيات أساسية أو عامة أو اتحادات ولا يقتصر على المجالات التى تغطيها هذه المنظمات ، ولكنه منهج قابل للاستخدام فى كل مجالات الإنتاج الخدمى والسلعى ولا يقف على قدم المساواة مع المنهج الخاص أو المنهج العام ولكنه يفضل هذه المناهج من حيث الآتى:

- 1- تقليل المخاطر إلى أدنى حد ممكن ، حيث المشروع التعاونى لا ينتهى بوفاة صاحبه كالمشروع الفردى الخاص وهو ما يرفع جدارته الائتمانية.
- 2- وجود رقابة متبادلة من أعضاء المنظمة التعاونية ومن المنظمة التعاونية الأعلى وهو ما يوفر درجة كبيرة من المحاسبية والشفافية.
- 3- إمكانية بدء النشاط بأقل قدر من التمويل.

16 الاتحاد التعاونى العربى .

- 4- أن الهدف الأول يصبح هو التشغيل ، ومن ثم يتم الاكتفاء بأقل هامش ممكن يكفى لاستمرار المشروع مما يؤدي لانخفاض أسعار السلع أو الخدمة التعاونية مقارنة بإنتاج القطاع الخاص أو العام.
- 5- أن هذا المنهج هو الأكثر قدرة على الحفاظ على النشاط الحرفي الذي يعتمد على العمل اليدوى وهو ما يختلف من مكان إلى آخر ، ومن ثم يكون للمنتجات الحرفية فى كل دولة ودورها ميزة فى الصادرات حيث تتراجع المنافسة ، وهو ما جعل مصر تتميز فى صناعة الأثاث برغم أنها ليست دولة منتجة للأخشاب.
- 6- أن هذا المنهج هو الأكثر قدرة على ولوج الأنشطة التى تحتاج إلى التضامن كنشاط الصيد والنشاط الزراعى ، حيث فى هذه الأنشطة يقل الحافز لدى الأجراء، ولهذا أيضا فإننا نجد أن النشاط الزراعى القائم على أسلوب المزارعة أكثر إنتاجية من النشاط الزراعى القائم على استئجار الغير.
- 7- إمكانية الدخول فى الأنشطة التى لا تقوم اقتصاداتها على الإنتاج الكبير، وأيضا الأنشطة التى تتطلب سرعة تغيير التصميم والموديلات كصناعة الملابس الجاهزة.
- 8- هو المنهج الأفضل فى الخدمات التى تقتضى مشاركة الناس كالأنشطة البيئية ، وقد بين إخفاق الاعتماد على الشركات العامة والخاصة فى هذه الأنشطة قصور أداء هذه الشركات لأنه نشاط يقتضى مشاركة مجتمعية .
- 9- المنهج التعاونى هو الأفضل فى الأنشطة التى تتطلب كثافة استخدام العمالة ، حيث إنها لا تملك التمويل الذى يمكنها من الأنشطة التى تعتمد على كثافة استخدام رأس المال أو الميكنة الكاملة ، وقد أصبحت هذه الأنشطة تجد عزوفا من القطاع الخاص والقطاع العام بسبب الأعباء المالية والقانونية وتشغيل عدد كبير من العاملين ، خاصة بعد أن توقفت الحكومات فى البلدان العربية بسبب برامج التثبيت والتكيف الهيكلى عن الدخول فى أنشطة اقتصادية ، ومن ثم تكاد تكون قد توقفت عن إلحاق عمالة جديدة بها.
- 10- إمكانية وجود النشاط التعاونى بغض النظر عن حالة البنية الأساسية على خلاف النشاط العام والخاص الذى يقتضى توفير بني أساسية متطورة حتى يستطيع أن ينتج بشكل اقتصادى ، ولكن النشاط التعاونى من الممكن أن يوجد فى أى مجتمع بشرى كبر

أو صغر قرب أو بعد لينتج ما يحتاجه هذا التجمع بدءاً من السلع والخدمات الأساسية إلى خدمات الصيانة وتكنولوجيا المعلومات.

وبمقتضى المنهج التعاوني فإن المتعطلين أنفسهم يمكنهم أن يقيموا تعاونياتهم ، ومن ثم لا يلجأ كل منهم إلى رب عمل كي يشغله ولكنه يجمع جهده مع رفاقه لبدء مشروع مشترك ، فقط تظل هناك حاجة إلى يد راعية سواء كانت الدولة بحكم المسؤولية الاجتماعية أو منظمات المجتمع المدني أو التنظيم التعاوني القائم ، وهذا الأخير هو الأنشطة والذي يبدأ دوره بالدعوة عن طريق مختلف وسائل الإعلام ، ثم قبول الجمعيات التي نشأت ضمن بنيانه، وبالتعاون مع الجهات المانحة سواء كانت الدولة أو منظمات محلية أو دولية بتوفير حد أدنى من التمويل مع أخذ الضمانات الكافية.

ومن أهم ملامح ظاهرة البطالة في البلدان العربية تركزها بين الشباب والداخلين الجدد إلى سوق العمل من خريجي المعاهد والمدارس والجامعات وعلى الأخص بين الإناث منهم ومن أجل ذلك تسعى الدول العربية إلى انتهاج سياسات اقتصادية هادفة إلى رفع معدلات النمو الحقيقية وزيادة الاستثمارات وغيرها من برامج وسياسات الإصلاح الاقتصادي والتي تؤدي - على المدى الطويل- إلى تحسين القدرة على توليد فرص العمل والدخل . إلا أنه وبسبب محدودية أثر الإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها العديد من الدول العربية وما أدت إليه في معظم الأحيان من تزايد معدلات البطالة والفقر لأسباب ليس هنا مجال للخوض فيها فإن العديد من هذه البلدان قد وجدت أن هناك ضرورة لتنفيذ سياسات تشغيل تدخلية ومباشرة بهدف زيادة فرص العمل والتشغيل المتاحة للمتطلين من أبنائها.

وقد كان من أهم هذه السياسات ما ارتكز على دعم وترسيخ ثقافة التشغيل الذاتي والعمل الحر وتشجيع المبادرات الفردية والخاصة وفي هذا السبيل فإن جهوداً كبيرة قد بذلت للتشجيع على التوسع في إقامة المشروعات الصغرى والمتوسطة، واعتبرت هذه المشروعات من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكان ذلك تماشياً مع اتجاه عالمي غالب أخذ يسود الدراسات والسياسات الاقتصادية ينظر إلى هذه المشروعات باعتبارها وسيلة أساسية لمعالجة مشكلة البطالة والفقر خاصة في الدول النامية.

وفي الحقيقة فإن أهمية هذه المشروعات لا تقتصر على فئة معينة من الدول ولا على كونها وسيلة لمعالجة قضايا اجتماعية محددة ، حيث تشير الإحصاءات والدراسات إلى تزايد

أهمية هذه المشروعات في مختلف الاقتصادات العالمية بما فيها حتى الدول المتقدمة . وحاليا فإن هذه المشروعات تمثل ما نسبته نحو 90% من إجمالي المنشآت الاقتصادية في العالم وتوظف نحو 50-60% من القوى العاملة على المستوى العالمي.

ومن أهم العوامل التي أثرت وتؤثر في نمو وتطور المشروعات الصغرى فى المنطقة العربية ملاءمة مناخ الاستثمار والمخاطر السياسية وذلك من خلال التشريعات الميسرة لعملية إقامة هذه المشروعات والمحافظة على حقوقها وتيسير علاقاتها بالأجهزة ذات العلاقة كالضرائب والجمارك والبنوك وغيرها.

وكذلك حوافز الاستثمار فى هذا القطاع وما يمكن أن تشملته من إعفاءات ضريبية أو من بعض الرسوم أو دعم لأسعار الفائدة ، وقد تمتد هذه الحوافز إلى توفير الأراضي لإقامة البنية التحتية وتوفير المرافق الأساسية الضرورية لتشغيل هذه المشروعات.

وكذلك ما يمكن أن توفره السياسة الضريبية وسياسات الدعم وسعر الفائدة وسعر صرف العملة وغيرها من السياسات من استقرار فى أسواق مستلزمات الإنتاج والمنتجات.

وأیضا مدى توفر العمالة المدربة المطلوبة للنهوض بهذه الصناعات وتلك الحرف ومدى قدراتها الفنية وقدراتها على التجديد وكذلك إمكانيات التنظيم والإدارة المتوافرة لهذه المؤسسات سواء كانت ذاتية أو مأجورة .

وقد يرتبط بذلك أيضا القدرات البحثية والابتكارية والقدرة على نقل التكنولوجيا وتطويعها فى المجتمع وتوجهات المجتمع نحو تنميتها وتطويرها والاستفادة منها.

وبرغم الآثار السلبية التى نتجت عن السياسات الاقتصادية فى مختلف الدول فى ظل تيار العولمة وتحرير الأسواق وتقليص دور الدولة فى الشؤون الاقتصادية والتى كان من أبرزها إلغاء كافة أشكال الدعم التى كانت تحظى بها المشروعات الصغرى والتعاونية وتركها معرضة للتقلبات السوقية فى أسعار مستلزمات الإنتاج والمنتجات وكل ما ترتب على تحرير أسعار الصرف ، إلا أن العولمة من جانب آخر قد أثرت على ظروف التشغيل وضرورة توافرها مع التطورات التى حدثت فى التكنولوجيا وعلى الأخص تكنولوجيا الاتصال.

إن تبنى النظام التعاونى ونشر الثقافة التعاونية لتكون هى الإطار الذى تنتظم من خلاله جهود تطوير المشروعات الصغرى ، يمكن أن يحقق العديد من التغيرات الهامة وعلى سبيل المثال إعادة تكوين الوحدات الإنتاجية الصغيرة فى وحدات أكبر (الأمر الذى يؤدي إلى تقليل عدد الوحدات الاقتصادية واقتراب ساعاتها من الساعات المثلى مما يمكنها من الاستفادة من وفرات الساعات).

وكذا انتشار وحدات اقتصادية جديدة تعمل على تجميع مصادر الطلب والعرض ذات التأثير الفردى غير المحسوس لتصبح ذات فاعلية تمكنها من التصدى للقوى الاحتكارية أو شبه الاحتكارية فى أسواق السلع الأولية أو الوسيطة أو النهائية .

وأیضا إنشاء وحدات اقتصادية جديدة تمكن صغار المنتجين والحرفيين من استخدام أساليب ومدخلات إنتاجية جديدة لم تكن متاحة من قبل.

دور التعاونيات فى مساندة جهود المشروعات الصغيرة

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة أسلوبا فعالا للحد من البطالة وتشغيل الشباب وكذا تشغيل المرأة – فالمشروعات الصغيرة لا تحتاج إلى تمويل كبير وغير معقد تكنولوجيا – وليست بحاجة إلى إدارة كبيرة أو حسابات مكلفة بل وتبرز فيها الكفاءة والمؤهلات التى تبعد أصحاب المشروع عن المغامرة غير المضمونة النتائج والتى ترسخ مفهوم قيم العمل الذاتى والمبادرات الفردية لدى الشباب.

وقد سبقنا فى هذا المجال عدد كبير من الدول الأجنبية فى انتهاج هذا الأسلوب من توفير فرص العمل للشباب من خلال التوجه نحو رسم السياسات المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وعلى سبيل المثال لا الحصر فى " اليابان " الصناعات الصغيرة تستوعب نحو 80% من العمالة اليابانية – وفى " إيطاليا " يوجد مليونان وثلاثمائة ألف مشروع فردى صغير – وفى أمريكا حققت المشروعات الصغيرة أكثر من 15 مليون فرصة عمل ، كما أن المشروعات الصغيرة أستوعبت 70% من قوة العمل الأمريكية لدى الشباب – أيضا بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبى فإن الصناعات الصغيرة والمتوسطة توفر نحو 70% من فرص العمل لشباب دول الاتحاد.

وهنا تجدر الإشارة إلى أهمية التعاونيات الإنتاجية بمختلف قطاعاتها فى التصدى لمشكلة البطالة وتوفير فرص العمل إذا ما أحسن إدارة هذه القطاعات من خلال تشريعات حمائية تنهض بالعمل التعاونى ، وفى هذا الصدد هناك أدوار منوطة بها الدولة تجاه التعاونيات وهناك دور للتعاونيات فى مساندة جهود المشروعات الصغيرة .

1- الدور المنوط بالدولة تجاه التعاونيات :

- أن تتبنى الدولة سياسات عامة نحو تمكين التعاونيات من أداء دورها - وذلك من خلال إصدار التشريعات المنظمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى إطار تعاونى بما يكفله ذلك من خلق شبكة عنقودية تتكامل مع بعضها.
- أن تتبنى المؤسسات التعليمية تأهيل الشباب بما يتناسب واحتياجات سوق العمل مع إعطاء أولوية للتدريب الفنى والمهنى.
- أن تتبنى الدول العربية المبادئ التى دعت إليها منظمة العمل العربية بشأن توطين العمالة - وإعطاء أولوية للعمالة العربية لشغل فرص العمل التى تتوفر بها.
- أن يتبنى الإعلام المسموع والمرئى والمقروء حملة موسعة نحو توجيه الشباب للدخول فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة وما تدره تلك المشروعات من دخل مجز .

2- الدور المنوط بالتعاونيات فى مساندة جهود المشروعات الصغيرة :

- أن تنتهج التعاونيات منهج التكامل بينها على المستوى المحلى داخل كل قطر عربى أو على المستوى القومى ، حيث إنه من شأن ذلك الإسراع فى معدلات التنمية فى البلدان العربية وتوفير فرص العمل.
- التوجه نحو الدخول فى مجالات تعاونية جديدة وإنشاء تعاونيات غير تقليدية مثل تعاونيات الصحة والصيدلة التعاونية وتعاونيات الخدمات المنزلية غيرها ...
- أن تقوم التعاونيات بإعداد دراسة موضوعية لطبيعة المشروع الصغير الذى يتم إقامته فى منطقة عملها وبيان جدواه والحاجة إليه - ووضع معايير سليمة لاختياره قبل بدء العمل به.

- أن تتبنى التعاونيات توفير التمويل اللازم للمشروع الصغير واختيار طريقة التمويل المناسبة للمشروع الصغير.

كما تستطيع الحركة التعاونية أن تساهم فى الحد من مشكلة البطالة من خلال ما يلى :

- إقامة جمعيات تعاونية استهلاكية جديدة وإدخال أنشطة جديدة غير تقليدية مثل إدخال نظام التعبئة والتغليف وكذلك الخضر والفاكهه وبيع الأسماك وبيع اللحوم ، وهذا النوع من النشاط يوفر فرص عمل كبيرة ويحد من البطالة .

- يمكن للتعاونيات أن تقوم بإدخال صناعات تحويلية فى مناطق الإنتاج الزراعى مما يؤدى إلى زيادة تشغيل المنشأة القائمة وإتاحة فرص عمل إضافية فيها.

- على التعاونيات الاهتمام بالأنشطة التدريبية وصقل مهارات مختلفة للعنصر البشرى وتأهيلهم وخلق فرص عمل جديدة .

- على التعاونيات إنشاء جمعيات تعاونية فى مجال الخدمات وفى مجال البيئة والخدمات التعليمية والخدمات الصحية وخدمات النقل وخدمات السياحة والخدمات الثقافية وغيرها من الخدمات التى تستوعب عددا كبيرا من العمالة وذلك يقلل من مشكلة البطالة .

- كذلك تنفيذ مشاريع استثمارية حرفية - زراعية - سمكية - أو صناعية حرفية صغيرة يتبناها الاتحاد التعاونى الحرفى مع الجهات ذات الاختصاص ومنظمات المجتمع المدنى ، وذلك من خلال توفير المقومات الأساسية لنجاح الأنشطة خاصة التحويل المباشر وبرنامج التدريب والتأهيل والترويج للمشروعات لاجتذاب عدد كبير من الأفراد.

- وأيضا الجمعيات التعاونية بالمحليات يمكن أن تكون منافذ رئيسية لتسويق منتجات شباب الخريجين وكذلك التعاونيات الإنتاجية الحرفية والزراعية والسمكية بنظام المشاركة بين المنتج والجمعية وعلى الدولة رعاية تلك الشراكه وتوفير أماكن العرض الملائمة وتدريب العمالة لإدارتها ، وهذا النظام يوفر للجمعية عائد يجعلها تتوسع وكذلك يعود بأكبر الأثر فى الحد من ظاهرة البطالة.

- كما أن الجمعيات التعاونية بالمحليات يمكن لها أن تسوق منتجات الريف خاصة المنتجات الزراعية التعاونية مما يؤدي إلى حماية المنتج من الوسطاء ويقدم حماية لمستهلك المدينة في الحصول على المنتجات بأسعار معقولة .
- وتنشيط الحركة التعاونية بمختلف قطاعاتها في المناطق النائية وذلك من خلال جمعيات استهلاكية ، وكذلك تعاونيات الإسكان والتعاونيات الخدمية .

التعاونيات والتنمية المحلية :

- الجمعيات التعاونية بالمحليات يمكن أن تكون منافذ رئيسية لتسويق منتجات شباب الخريجين والتعاونيات الإنتاجية الحرفية والزراعية والسكنية بنظام المشاركة بين المنتج والجمعية.
- الجمعيات التعاونية بالمحليات يمكن أن تكون منافذ رئيسية لتسويق المنتجات الريفية خاصة منتجات التعاونيات الزراعية بما يؤدي إلى حماية المنتج الزراعي من استغلال الوسطاء ويقدم حماية إيجابية لمستهلك المدينة في الحصول على هذه المنتجات بأسعار معقولة .
- يمكن أن تنشط الحركة التعاونية الاستهلاكية والإسكانية في المناطق العمرانية الجديدة بما يؤدي إلى تنمية قيم التضامن من ناحية وتثبيت السكان في هذه المناطق من ناحية أخرى ، فضلا عن حماية هؤلاء السكان من المغالاة في أسعار السلع الاستهلاكية أو تعرضهم لاستهلاك سلع رديئة.
- يمكن أن تنشط الحركة التعاونية الاستهلاكية والإسكانية في المناطق الشعبية والعشوائية باعتبارها الموزع الرئيسي لسلع الطبقات الفقيرة والذي يوفر لهذه الطبقات مسكنا ملائما في حدود قدرتها وبما يسهم في تنمية هذه المناطق عن طريق مشاركة أفرادها في توفير احتياجاتهم من خلال الإطار التعاوني.
- تحتاج المجتمعات المحلية إلى تحقيق معدل سريع لانتشار جمعيات الخدمات التعاونية الاستهلاكية والإنتاجية في مجالات خدمة البيئة والمجالات التعليمية والصحية ومجالات نقل الركاب بما يؤدي إلى تحسين مستوى هذه الخدمات وتهذيب أسعارها.

- من الضروري أن يوجد توجه لدعم العلاقة التبادلية القوية بين التعاونية والمحليات نظرا لما يمكن أن يؤديه كلاهما للآخر من فرص تؤدي إلى تنميته ، وفي هذا يرجى أن تعطى المحليات للتعاونيات أولوية فى توفير متطلباتها من الأثاث المكتبى وأدوات النظافة والأدوات الكتابية ومستلزمات الوحدات الصحية والمستشفيات، ما دامت الأسعار التى تقدم بها هذه السلع فى مستوى أسعار المنافسين أو أقل ولا تقل جودة عنه.

- ضرورة رعاية أجهزة الحكم المحلى للجمعيات التعاونية الطلابية نظرا للدور الكبير المنوط بها فى تربية النشء ، بتقديم كافة ما تحتاجه من دعم تدريبي وتوجيه وفرص نمو وأعمال تحفيز الطلبة المتفوقين فى مجال التعاونيات.

التعاونيات والأزمات الاقتصادية والمالية :

بينت الأزمة المالية والاقتصادية الأخيرة التى اجتاحت دول العالم أن التعاونيات المالية كانت المؤسسات ذات الميزة النسبية الأفضل بين نظيرتها التقليديه ، لأنها كانت متحفظة فى الاستثمار فى الأدوات المالية الخطرة ، وتتوجه باستثماراتها لقطاعات الاقتصاد الحقيقى ، بل إن هذه التعاونيات المالية شهدت نموا فى نشاطها وفى جميع قطاعاتها خلال أزمة 2008 بينما كانت الأسواق المالية فى حالة فوضى ، وتبين أرقام الأوضاع المالية فى الولايات المتحدة وكندا وهولندا والمملكة المتحدة وتايوان أنه فى ظل احتدام أزمة المصارف فقد تمكنت هذه التعاونيات من زيادة كبيرة فى محفظة قروضها وفى تلقيها الودائع فى الفترة من 2009/2008 ، وفى أزمة الكساد العالمى الكبير فى ثلاثينيات القرن الماضى كانت التعاونيات الزراعية فى الولايات المتحدة هى المؤسسات الاقتصادية النشطة فزادت مشترياتها من 76 مليون دولار فى 1924 إلى 250 مليون دولار فى 1934 ، كما تمكنت التعاونيات كمؤسسات اقتصادية من البقاء وسط الأزمات الاقتصادية التى لحقت بالعديد من بلدان العالم فى وقت أغلقت فيه مؤسسات القطاع الخاص ، وفى أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات من القرن الماضى فإن 63% من الوظائف التى خلقتها التعاونيات كانت بسبب استمرارها فى البقاء ، بل إن معدل تكوين التعاونيات يزيد فى أوقات الأزمات كما حدث فى الولايات المتحدة فى أزمة الكساد العالمى الكبير فى ثلاثينيات القرن الماضى ، وقبلها فى

أواخر القرن التاسع عشر ، وفي الأرجنتين في مستهل الألفية حيث تشكل بها ما بين 130 و200 جمعية جديدة للعاملين لحساب أنفسهم على أنقاض مؤسسات أعمال خاصة ، وفي 2007 تمكن أكثر من 150 جمعيه من البقاء مقدمة فرص عمل مباشرة وغير مباشرة لكسب العيش لأكثر من 12 ألف عامل ، وقد وجد أن هناك علاقة طردية بين زيادة معدلات البطالة وزيادة معدلات تكوين الجمعيات الجديدة في كثير من البلدان التي خضعت لدراسة هذه العلاقة .

المراجع والمصادر :

- 1- الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية – اقتصاد السوق الاجتماعية بين المفهوم والتطبيق – مجموعه من الباحثين – القاهرة – 2009
 - 2- د.منير الحمش – الاقتصاد السياسى – الفساد ، الإصلاح ، التنمية – دمشق 2008.
 - 3- د.محمود منصور عبد الفتاح – الدور التنموى للمنظمة التعاونية والإطار المؤسسى للتنمية – مجلس الوحدة الاقتصادية العربية – القاهرة – 2010.
 - 4- منظمة العمل العربية – وحدة العمل التعاونى ودوره فى تحقيق التكامل الاقتصادى التعاونى – 2010.
 - 5- منظمة العمل العربية – مكتب العمل العربى – التعاونيات والتنمية – أكتوبر 1994.
 - 6- منظمة العمل العربية – مؤتمر العمل العربى الدورة ال 35 – تقرير المدير العام للمنظمة – شرم الشيخ – فبراير 2008.
 - 7- التقرير الاقتصادى العربى الموحد – الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى – 2008.
 - 8- المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة وتشغيل الشباب فى الدول العربية – مؤتمر العمل العربية – الدورة ال35 – منظمة العمل العربية – شرم الشيخ – فبراير 2008.
 - 9- ممدوح الشرقاوى – دكتور – المشروعات الصغيرة ورؤية مستقبلية لدورها التنموى – ندوة التنمية وتحديات المستقبل ، معهد التخطيط القومى – القاهرة - 1988.
 - 10- محمود منصور عبد الفتاح – دكتور – وآخرون – الزراعة المتوسطة – الزراعة والثروة السمكية والأغذية والتنمية الريفية المستدامة فى منطقة البحر الأبيض المتوسط – المركز الدولى للدراسات الزراعية المتقدمة – التقرير السنوى – 2006 – مونايبه.
 - 11- دكتور محمود منصور عبد الفتاح – المدخل التعاونى لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة – تونس – مارس 2008.
 - 12- دكتور محمود منصور – آفاق تطور الحركة التعاونية المصرية – المهام والتحديات – كلية الاقتصاد – جامعة القاهرة – مايو 2010.
 - 13- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية – الأمانة العربية – بيئة الأعمال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الدول العربية – التحديات الراهنة والفرص – القاهرة 2014 .
- 13-The social market economy and Islamic finance – konard adenauer stifting – 211 Germany.